الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة الثالثة والسبعون

الجلسة العامة **٤٢**

الخميس، ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيدة إسبينوسا غارسيس . . . . . (إكوادور)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٢٥

البند ٣٩ من جدول الأعمال

قضية فلسطين

تقرير اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف (**الوثيقة** A/73/35)

تقرير الأمين العام (A/73/346)

مذكرة من الأمين العام (**الوثيقة** A/73/201)

مشاريع القرارات (A/73/L.31 **و** A/73/L.32 **و** A/73/L.33 **و** A/73/L.34)

الرئيسة (*تكلمت بالإسبانية*): أعطي الكلمة الآن للممثل الدائم للسنغال، بصفته رئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، من أجل عرض مشاريع القرارات A/73/L.31، A/73/L.32 و A/73/L.33 و A/73/L.34.

السيد نيانغ (السنغال) (*تكلم بالفرنسية*): بالنيابة عن اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، أود أن أكرر لكم، سيدتي الرئيسة، شعورنا بالامتنان العميق لمشاركتكم الشخصية المميزة في الاجتماع الخاص بالأمس احتفالا باليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني (انظر A/AC.183/PV.393). وقد أعرب أعضاء اللجنة عن تقديرهم الخاص للرسالة المهمة للغاية التي وجهتموها إلى المجتمع الدولي، وحثكم له على العمل من أجل تحويل التضامن مع الشعب الفلسطيني إلى أفعال ملموسة.

وأود أيضا أن أشكر الأمين العام أنطونيو غوتيريش، وممثلي المجتمع المدني، وقبل كل شيء، الدول الأعضاء، على تعبئتهم الاستثنائية، بما في ذلك على مستوى الممثلين الدائمين. وفي سياق مثير للقلق، يتسم بشكل خاص بغياب أفق سياسي واضح، تشكل هذه التعبئة دليلا واضحا على التزام المجتمع الدولي المستمر بحل الدولتين، إسرائيل وفلسطين تعيشان جنبا

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service، Room U-0506، (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org)

إلى جنب في سلام وأمن، في إطار حدود ما قبل عام ١٩٦٧، ومع القدس الشرقية عاصمة لدولة فلسطين.

وستواصل اللجنة، من جانبها، العمل وفقا للولاية المسندة إليها من الجمعية العامة مع جميع الجهات الفاعلة، ولا سيما الدول الأعضاء والمنظمات الدولية والمجتمع المدني، لإبقاء قضية فلسطين على جدول أعمال المجتمع الدولي إلى أن يتمكن الشعب الفلسطيني، شأنه شأن الشعب الإسرائيلي، من أن يمارس بشكل كامل حقوقه غير القابلة للتصرف، بما في ذلك حقه في تقرير المصير والاستقلال الذاتي. ولا يمكن، بطبيعة الحال، تحقيق السلام الذي ننشده جميعا إلا بإرادة ومشاركة طرفي النزاع، الإسرائيليين والفلسطينيين، الذين يمكنهم وحدهم، في نهاية المطاف، أن يعملوا على التوصل إلى حل نهائي يضمن الأمن والتعاون والرخاء. وتشجع اللجنة، في هذا الصدد، الجهود الجارية الرامية إلى استعادة الوحدة فيما بين الجهات الفاعلة السياسية الفلسطينية بغية تمكينها من تحمل المسؤولية عن تطلعات شعبها إلى الكرامة والعدالة.

سأشرع الآن في عرض مشاريع القرارات الأربعة المقدمة في إطار البند ٣٩ من جدول الأعمال، الواردة في الوثائق A/73/L.31 وA/73/L.32 وA/73/L.33 وA/73/L.34. ويسرني أن أبلغكم، في هذا الصدد، بأن اللجنة قد اعتمدت مشاريع القرارات هذه بتوافق الآراء، عقب مشاورات مع المجموعات الإقليمية.

تتعلق مشاريع القرارات المذكورة أعلاه، أولا، بتسوية قضية فلسطين بالوسائل السلمية؛ وثانيا، بولاية اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف؛ وثالثا، بشعبة حقوق الفلسطينيين في الأمانة العامة؛ ورابعا، ببرنامج الإعلام الخاص بشأن قضية فلسطين التابع لإدارة شؤون الإعلام.

وفيما يتعلق بمشروع القرار المعنون ”تسوية قضية فلسطين بالوسائل السلمية“، الوارد في الوثيقة A/73/L.32، تحث الجمعية العامة، انطلاقا من الفقرة ٥ من قرار مجلس الأمن ٢٣٣٤ (٢٠١٦)، الدول في الفقرة ٢٤ من المشروع، على

”(أ) عدم الاعتراف بأي تغييرات لحدود ما قبل عام ١٩٦٧ غير تلك التي اتفق عليها الطرفان عن طريق المفاوضات، بما في ذلك ما يتعلق بالقدس؛

”(ب) التمييز في معاملاتها ذات الصلة بين إقليم دولة إسرائيل والأراضي المحتلة منذ عام ١٩٦٧؛

”(ج) الامتناع عن تقديم العون أو المساعدة في تنفيذ الأنشطة الاستيطانية غير القانونية“.

بالإضافة إلى ذلك، ومع الأخذ في الاعتبار بالذكرى السنوية الخمسين للاحتلال الإسرائيلي والذكرى السنوية السبعين للقرار ١٨١ (د-٢)، الصادر عن الجمعية العامة في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٤٧، تطلب الجمعية العامة من لجنتنا، في مشروع القرارA/73/L.31، من بين جملة أمور، ضمان أن يضاعف المجتمع الدولي جهوده الرامية إلى التوصل إلى تسوية سلمية لقضية فلسطين. ومن المهم العمل، في هذا الصدد، على وضع إطار موسع متعدد الأطراف بغية استئناف عملية السلام، التي توقفت منذ عام ٢٠١٤. وفي هذا الصدد، فإن الحكومات والمنظمات الدولية الأخرى مدعوة إلى مساعدة اللجنة في تنفيذ ولايتها.

وفي مشروع القرار A/73/L.34، تجدد الجمعية ولاية شعبة حقوق الفلسطينيين في الأمانة العامة وتطلب منها أن تواصل مساعدة اللجنة في ممارسة ولايتها وفي إسهامها في زيادة الوعي العام الدولي بقضية فلسطين.

وأخيرا، فإن مشروع القرار بشأن برنامج الإعلام الخاص بشأن قضية فلسطين، الوارد في الوثيقة A/73/L.33، يدعو إدارة شؤون الإعلام إلى أن تواصل إشراك وسائط الإعلام في الجهود الرامية إلى تحقيق السلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين.

وعلى ضوء ما سبق، تحث اللجنة، من خلالي، الدول الأعضاء على مواصلة تقديم دعمها الكبير لمشاريع القرارات المشار إليها أعلاه، كما ظلت تفعل في الماضي، بغية إرسال رسالة أمل إلى الشعب الفلسطيني الذي لا يزال يثق في أعمال الأمم المتحدة.

الرئيسة (*تكلمت بالإسبانية*): أعطي الكلمة الآن لمقرر اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، لعرض تقرير اللجنة.

السيد إنغوانيز (مالطة) (*تكلم بالإنكليزية*): إنه ليشرفني، بصفتي مقرر اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، أن أقدم إلى الجمعية العامة تقرير اللجنة السنوي الوارد في الوثيقة A/73/35. يغطي التقرير التطورات المتعلقة بقضية فلسطين وتفاصيل عمل اللجنة في الفترة بين ٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧ و ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨.

يتألف التقرير من سبعة فصول. يتضمن الفصل الأول مقدمة للتقرير. ويتضمن الفصل الثاني استعراض اللجنة للسياق السياسي المتصل بقضية فلسطين خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وفي إطار الفصلين الثالث والرابع، يحدد التقرير الولاية التي عهدت بها الجمعية العامة إلى اللجنة، ويتضمن معلومات عن تنظيم أعمال اللجنة خلال الفترة قيد الاستعراض. ويتضمن الفصل الخامس الإجراءات التي اتخذتها اللجنة، بما في ذلك مشاركة الرئيس في مناقشات مجلس الأمن وحوار اللجنة المستمر مع المنظمات الحكومية الدولية ومنظمات المجتمع المدني. كما يصف هذا الفصل كذلك المؤتمرات الدولية التي نظمتها اللجنة، والزيارات التي قام بها وفد اللجنة، وغيرها من الأنشطة الصادر بها تكليف التي اضطلعت بها شعبة حقوق الفلسطينيين. ويقدم الفصل السادس لمحة عامة عن برنامج الإعلام الخاص بشأن قضية فلسطين الذي تضطلع به إدارة شؤون الإعلام عملا بالقرار ١٢/٧٢، المؤرخ ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧. يتضمن الفصل السابع من التقرير استنتاجات اللجنة وتوصياتها إلى الجمعية العامة.

وإذ أن العام ٢٠١٨ يصادف الذكرى السنوية السبعين لتشريد اللاجئين الفلسطينيين من ديارهم في عام ١٩٤٨، التي يتم إحياؤها تحت اسم النكبة، والذكرى السنوية الحادية والخمسين للاحتلال الإسرائيلي، تحث اللجنة المجتمع الدولي على مضاعفة جهوده من أجل تحقيق حل الدولتين على أساس حدود عام ١٩٦٧، وفقا لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة ومبادئ مدريد ومبادرة السلام العربية وخارطة الطريق للمجموعة الرباعية.

وتعتبر اللجنة القرارات الانفرادية من قبل الدول الأعضاء التي تعترف بالقدس عاصمة لإسرائيل ونقل السفارات في إسرائيل من تل أبيب إلى القدس باطلة ولاغية، وتهيب بها أن تتراجع عن تلك القرارات.

وأعيد تأكيد الحاجة إلى إعادة تأطير النزاع الفلسطيني الإسرائيلي والانتقال به من نزاع إقليمي بين طرفين متساويين إلى نزاع بين دولة تحتل وتستعمر وتضم إليها أراضي دولة أخرى. ويدعم ذلك تنقيح النموذج القائم للمفاوضات الثنائية وجعله إطارا أوسع ومتعدد الأطراف، ويوافق بالخطة المؤلفة من ثماني نقاط التي قدمها رئيس دولة فلسطين محمود عباس إلى مجلس الأمن في ٢٠ شباط/فبراير. وتدعو اللجنة وتعرب عن دعمها لجميع الجهود الرامية إلى تعزيز الوحدة بين الفلسطينيين، وتدعو المجتمع الدولي إلى التحول من الإطار الإنساني إلى الإطار السياسي وحقوق الإنسان في التصدي لمحنة الشعب الفلسطيني. وتطالب بوقف الحصار الجوي والبري والبحري الذي ما برحت تفرضه إسرائيل على غزة على مدى ١١عاما.

وتحث اللجنة مجلس الأمن والجمعية العامة على ضمان المساءلة وتنفيذ قراراتهما المتخذة منذ أمد طويل، بما فيها قرار مجلس الأمن ٢٣٣٤ (٢٠١٦). وتشدد اللجنة على مسؤولية

الدول والكيانات الخاصة عن تجنب الإسهام في الانتهاكات الإسرائيلية الجسيمة للحقوق الإنسانية للشعب الفلسطيني، وخاصة ما يتعلق بإنشاء المستوطنات في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية. وتتطلع اللجنة إلى التعجيل بتشغيل قاعدة البيانات المتعلقة بالمؤسسات التجارية المتورطة في الأنشطة المتصلة بالمستوطنات الإسرائيلية، حسب التكليف الصادر بموجب قرار مجلس حقوق الإنسان ٣٦/٣١ عام ٢٠١٦.

وتعرب اللجنة عن أسفها استعمال القوات الإسرائيلية القوة المفرطة العشوائية وغير المتناسبة ضد المدنيين الفلسطينيين، وتشدد على ضرورة تنفيذ آلية الحماية الدولية. وفي هذا الصدد، تتطلع اللجنة إلى تقرير لجنة التحقيق في الانتهاكات التي ارتكبت في السياج بين إسرائيل وقطاع غزة خلال احتجاجات مسيرة العودة الكبرى، الصادر به تكليف من مجلس حقوق الإنسان.

وأخيرا، تشدد اللجنة على أهمية اعتراف إسرائيل بالنكبة وأثرها على الشعب الفلسطيني، وتدعو كذلك جميع الدول الأعضاء إلى تمويل وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى بصورة كافية ويمكن التنبؤ به.

وستواصل اللجنة في إطار تنفيذ ولايتها تعزيز تعاونها مع جامعة الدول العربية ومنظمة التعاون الإسلامي. وتدعو المنظمات الدولية والإقليمية الأخرى، ولا سيما الاتحاد الأوروبي، إلى الاضطلاع بدور سياسي أكبر في جهود وساطته لإنهاء النزاع. وستعزز اللجنة جهود التوعية التي تبذلها لجميع الدول الأعضاء والمجموعات الإقليمية في الأمم المتحدة بهدف اتباع نهج أكثر فعالية نحو تحقيق حل الدولتين وتوسيع عضوية اللجنة.

وستواصل اللجنة توسيع نطاق جهودها الرامية إلى إشراك المجتمع المدني، وتدعو الشركاء في المجتمع المدني إلى العمل مع حكوماتهم الوطنية والبرلمانيين والمؤسسات الأخرى لتعزيز الحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني والاعتراف الكامل بدولة فلسطين واستقلالها.

وتنوه اللجنة بالعمل الذي تضطلع به شعبة حقوق الفلسطينيين، وتطلب إلى الشعبة مواصلة تقديم الدعم الفني من قبل الأمانة لولاية اللجنة. وتطلب اللجنة إلى إدارة شؤون الإعلام أن تواصل البرنامج الإعلامي الخاص بشأن قضية فلسطين، الذي أسهم إسهاما هاما في تثقيف وسائط الإعلام والجمهور.

وفي الختام، أود أن ألتمس دعم زملائي لمشاريع القرارات A/73/L.34، A/73/L.31/A/73/L.33، A/73/L.32 التي أيدتها اللجنة بالإجماع لاعتمادها من قبل الجمعية العامة.

الرئيسة (*تكلمت بالإسبانية*): أعطي الكلمة الآن للمراقب الدائم عن دولة فلسطين المراقبة.

السيد منصور (فلسطين) (*تكلم بالإنكليزية*): بداية، أود أن أعرب لكم، سيدتي الرئيسة، ومن خلالكم، إلى الجمعية العامة التي طالما تقف إلى جانب العدالة. ونعرب عن تقديرنا العميق لمواقف الجمعية العامة المبدئية والمجدية إزاء الشعب الفلسطيني. وإذ نحتفل مرة أخرى بمناسبة اليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني، فإننا نذكر عظم الدعم العالمي لقضية فلسطين العادلة، ونشعر بعميق الامتنان لذلك.

وعلى الرغم من استمرار المحن والمصاعب والانتكاسات والأزمات التي يعاني منها الشعب الفلسطيني، فما زلنا على اقتناع ثابت بعدالة وكرامة قضيتنا. وما زلنا على اقتناع راسخ بأن هذا الظلم سينتهي في نهاية المطاف بدعم جماعي من قبل الجمعية العامة.

وما زلنا مصممين، حتى في هذه اللحظة الوجودية – بعد مضي ٧١ عاما على اتخاذ قرار الجمعية العامة ١٨١ (د-٢) بتقسيم فلسطين ضد إرادة شعبنا وحقوقه، وبعد أكثر من

٧٠ عاما على النكبة وبعد أكثر من ٥٠ عاما على الاحتلال الأجنبي من جانب إسرائيل، وبعد كل الخسائر التي تكبدها شعبنا والمنطقة واستمرار معاناتهما جيلا بعد جيل، وفي مواجهة التحديات المتزايدة وتبديد الآمال – على إعمال الحقوق غير القابلة للتصرف لشعبنا حتى يتسنى له العيش أخيرا في حرية وسلام وأمن في وطنه.

وفي يوم التضامن هذا، نكرر مناشدتنا المستمرة للمجتمع الدولي – جميع الدول والمنظمات الدولية والمجتمع المدني – لأن تعزز تصميمها على الوفاء بالتزاماتها بجعل السلام العادل حقيقة ملموسة. ونذكر هنا الأهمية التاريخية للعمل الجماعي في التغلب على الظلم وحل النزاعات، مثلما رأينا في هزيمة الفصل العنصري والاستعمار وويلات الحربين العالميتين في الماضي.

إن الطريق الذي اخترناه لحل قضية فلسطين، وهي جوهر النزاع العربي الإسرائيلي، هو مسار سلمي. ونحن ملتزمون باتباع الوسائل الدبلوماسية والسياسية والقانونية بعيدا عن العنف لأجل تحقيق حقوقنا. ونحن مقتنعون بأهمية احترام القانون الدولي لإجراء مفاوضات ذات مصداقية، بوصفها الركيزة الأساسية للتوصل إلى حل. وما زلنا على إيماننا بسلطة وقدرات مجلس الأمن والجمعية العامة – على الرغم مما لحق بمصداقيتهما – في احترام القانون من أجل التوصل إلى حل عادل ودائم وسلمي لمسألة شائكة وظلت صعيبة على الأمم المتحدة منذ إنشائها. وهو إيمان يجب أن يشاطرنا فيه جميع الذين ما زالوا يؤمنون بمقاصد المنظمة وسيادة القانون وروح تعددية الأطراف حقا.

وإذا لم نكن لنؤمن، فكيف لنا أن نواصل إشراك الجمعية العامة، ليس أقله في هذه الذكرى السنوية المأساوية؟ وكيف يمكننا أن نواصل التماساتنا واتخاذ القرارات تلو الآخر حتى مع استمرار تفاقم الوضع من جراء استمرار إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، في ترسيخ احتلال أرضنا، وزيادة قمع شعبنا، وتدمير آفاق السلام وحل الدولتين، بإنشاء المزيد من المستوطنات، حتى ونحن خاضعون للتدابير العقابية – من قرار الولايات المتحدة بشأن القدس قبل عام، إلى إنهاء تمويلها لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) بعد عقود ظلت فيها من أكبر الجهات المانحة، وفي ظل المحاولات الرامية إلى تجريد اللاجئين الفلسطينيين من وضعهم وحقوقهم المشروعة، والتشويه المستمر للواقع والمسائل الأساسية، والقائمة تطول – كيف ذلك كله إن لم يكن رفضا منا للرضوخ للظلم والمطالبة بحقوقنا وحريتنا؟

وما كان ليبقينا على هذا المسار إلا اقتناع عميق بالقانون وحتمية العدالة. وينبغي أن يُنظر إلى هذا على أنه عمل استثنائي بالنظر إلى أن المجتمع الدولي يواصل مكافأة إسرائيل على انتهاكاتها وجرائم الحرب التي ترتكبها، بدلاً من معاقبتها، مما يجعل من الصعب جداً مواصلة تبرير اختيارنا المسار السلمي وإقناع شعبنا، لا سيما شبابنا، بمنطق هذا المسار وفوائده عندما لا يخبرون أياً من ذلك في حياتهم اليومية ولا يرون أي آفاق لمستقبل خالٍ من الاحتلال والنزاع والعوز. ولا يمكن المبالغة في ذكر مخاطر الحالة الراهنة. ولا بدّ من التعجيل بتدارك الفجوة الكبيرة بين قناعاتنا النبيلة والحقائق البغيضة على أرض الواقع قبل فوات الأوان – من أجل الفلسطينيين والإسرائيليين والمنطقة بأسرها.

إن إسرائيل تنتهك انتهاكاً خطيراً جميع الالتزامات القانونية الدولية تقريباً، ولا سيما اتفاقية جنيف الرابعة. وهي تتصرف بازدراء صارخ لمجلس الأمن، حيث لا تنتهك القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦) وجميع القرارات الأخرى ذات الصلة وحسب، بل تتباهى حتى بانتهاكاتها وتهزأ من فشل المجتمع الدولي في مساءلتها. وبينما تتجاهل إسرائيل المطالب بوقف سياساتها وممارساتها غير القانونية في فلسطين المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وبعكس مسار الاتجاهات السلبية على أرض الواقع، يستمر الثمن المدمّر الذي يدفعه شعبنا جراء ما تمارسه من

استعمار وتجريد من الممتلكات وقمع وحرمان في الارتفاع، وهو يدمّر بشكل منهجي حل الدولتين على أساس حدود ما قبل عام ١٩٦٧.

وخلال السنة المنقضية، تواصلت الأنشطة الاستيطانية الإسرائيلية غير القانونية في الضفة الغربية، وخاصة في القدس الشرقية وما حولها، بما في ذلك بناء وتوسيع المستوطنات وتشييد جدار الضم ونقل المستوطنين وسرقة الأراضي الفلسطينية وهدم المنازل والممتلكات الفلسطينية والتشريد القسري للمدنيين الفلسطينيين والمحاولات الرامية إلى الترحيل القسري لمجتمعات بأسرها، مثل قرية الخان الأحمر/أبو الحلو البدوية، فضلا عن الاستغلال الهائل لمواردنا الطبيعية.

كما تواصل السلطة القائمة بالاحتلال والمتطرفون التابعون لها أعمالهم الاستفزازية ضد المواقع المقدسة، وخاصة في القدس الشرقية المحتلة، بما فيها الحرم الشريف، مما يشكل انتهاكاً للوضع التاريخي القائم ويثير التوترات الدينية. ويقترن ذلك بالتصريحات المؤججة للمشاعر والتحريض من قبل الحكومة الإسرائيلية والمسؤولين العسكريين والمستوطنين المتطرفين، والتي تغذي الكراهية والعنف والترهيب ضد الفلسطينيين، فضلاً عن مداهمات الجيش وهجمات المستوطنين الفتاكة – التي تودي بحياة المدنيين وتؤدي إلى إصابات في صفوفهم، بمن فيهم الأطفال – واستمرار حالات الاعتقال والاحتجاز والسجن والانتهاك والتعذيب لآلاف الفلسطينيين.

كما تواصل إسرائيل عقابها الجماعي للسكان المدنيين الفلسطينيين، منتهكة عدداً لا يُحصى من حقوق الإنسان. ولا يزال أبشع تلك القيود هو حصار إسرائيل المفروض على غزة منذ ١١ سنة، حيث يتم عمداً عزل مليوني فلسطيني وحرمانهم بشكل مأساوي في ما أصبح يعرف باسم السجن المفتوح الوحيد من نوعه في العالم. إن الأزمة الإنسانية الأليمة والفقر الخانق الناجمين عن هذا الحصار غير المشروع هما السبب الجذري لليأس الشديد الذي أجج ”مسيرة العودة الكبرى“، التي ردّت إسرائيل عليها بعدوان ووحشية نمطيين، فقتلت ما يزيد على ٢٢٠ فلسطينياً، منهم ما لا يقل عن ٤٥ طفلاً، وأصابت ما يزيد على ٢٤ ٠٠٠ شخص بجروح، ما يزيد من ترويع السكان العزل الذين لا يزالون في حاجة إلى حماية دولية. وهذه الحالة أشد من أن توصف بأنها لاإنسانية وتتطلّب تقويماً عاجلاً، وفي المقام الأول رفع الحصار.

وبالإضافة إلى ذلك، فإن الحكومة الإسرائيلية – بقيادة المتطرفين من أعضاء تحالف رئيس الوزراء وبمساعدة مما يسمى نظام العدالة – تواصل تعزيز القوانين العنصرية التمييزية الرامية إلى زيادة تجريد الفلسطينيين من ممتلكاتهم وتهميشهم وتجريدهم من إنسانيتهم وتيسير أهداف إسرائيل الرامية إلى ضم الأراضي. وأكثر هذه القوانين إجحافاً هو مشروع قانون الدولة القومية اليهودية الأخير، الذي دفع بالكثيرين إلى أن يعتبروا بدقة الحالة السائدة أقرب إلى نظام الفصل العنصري. ففي إسرائيل، لا يحق إلا لليهود تقرير مصيرهم. أما سكان إسرائيل من العرب الفلسطينيين البالغ نسبتهم ٢١ في المائة فهم محرومون من هذا الحق. فإن كان التمييز على أساس الانتماء الديني لا يشكل تمييزاً بكل ما تحمله الكلمة من معنى، فإنني أطلب من الجمعية العامة أن تخبرني ما هو التمييز.

إن احتلال إسرائيل للأراضي الفلسطينية والعربية منذ وقت طويل قد تجاوز عتبة عدم المشروعية ولا يمكن بأي حال من الأحوال الدفاع عنه أو تبريره. وهو ليس السبب الجذري لمعاناة بشرية جسيمة وانعدام الأمن والاستقرار في منطقتنا وحسب، بل إن طول أمده قوض سيادة القانون ومفهوم العدالة في الشرق الأوسط وما وراءه، مغذياً بذلك ثقافة الإفلات من العقاب التي تهدد قابلية النظام الدولي للاستمرار.

ولذلك ندعو مجدداً إلى اتخاذ إجراءات عاجلة. ولا يمكن للمجتمع الدولي أن يواصل شجب انتهاك حقوق الفلسطينيين

وتدمير حل الدولتين دون العمل لإنهاء هذا الوضع غير القانوني. واتخاذ تدابير لتحقيق المساءلة والمبادرة ببذل جهود جماعية لتحقيق السلام أمر لا غنى عنه. ولذلك، فإننا نناشد جميع الدول لاتخاذ الإجراءات التالية:

أولاً، يجب على الدول احترام القانون الدولي بشأن قضية فلسطين، بما في ذلك عن طريق دعم القرارات ذات الصلة وحشد الإرادة السياسية اللازمة لتنفيذ تلك القرارات من أجل المساعدة في حل النزاع وإحلال السلام العادل والدائم.

ثانياً، يجب على الدول تأكيد دعمها للشعب الفلسطيني وحقوقه غير القابلة للتصرف عن طريق التقيد بالقانون الدولي والاعتراف بدولة فلسطين على أساس حدود ما قبل عام ١٩٦٧، وعاصمتها القدس الشرقية، ومن خلال تقديم الدعم الإنساني والإنمائي، بما في ذلك إلى اللاجئين الفلسطينيين من خلال الأونروا، ريثما يتم التوصل إلى حل عادل لمحنتهم عملاً بالقرار ١٩٤ (د-٣).

ثالثاً، يجب على الدول أن تكفل عدم تواطئها في أعمال إسرائيل غير القانونية، بما في ذلك عن طريق عدم الاعتراف بشرعية الوضع غير القانوني الناشئ عن سياسات وتدابير إسرائيل المتخذة في فلسطين المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، أو نتيجة لأنشطتها الاستيطانية، وبعدم تقديم العون للحفاظ على هذا الوضع غير القانوني، وبالتفريق الواضح، في جميع معاملاتها ذات الصلة، بين إقليم السلطة القائمة بالاحتلال والأرض المحتلة منذ عام ١٩٦٧، على نحو ما دعا إليه قرار مجلس الأمن ٢٣٣٤ (٢٠١٦).

رابعاً، يجب على الدول ضمان المساءلة، بما في ذلك عن طريق اتخاذ تدابير عملية لضمان احترام ميثاق الأمم المتحدة وتنفيذ قرارات الأمم المتحدة والوفاء بالتزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني باعتبارها من الأطراف المتعاقدة السامية في اتفاقيات جنيف، ودعم تفعيل آليات المساءلة الدولية، واتخاذ تدابير لإخضاع الحكومة والمنظمات والأفراد الإسرائيليين للمساءلة عن الأعمال غير القانونية على الصعد السياسية والدبلوماسية والقانونية والاقتصادية.

إنها معادلة صارخة: فما دامت الفوائد تفوق التكاليف، فإن إسرائيل ستواصل فرض احتلالها غير القانوني ودوس الميثاق وقرارات الأمم المتحدة. إن المساءلة هي مفتاح إنهاء الإفلات من العقاب. يجب على الدول أن تفي بالتزاماتها وتنهي المعيار المزدوج المتمثل في مكافأة إسرائيل بدلا من معاقبتها على سلوكها غير القانوني.

وفي هذا السياق، لا يمكننا أن نقبل بالسخرية من الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة والدول الأعضاء في الإسهام في إيجاد حل عادل ووصفها بالتحيز أو أنها انفرادية، كما تدعي إسرائيل زورا والذين يسعون إلى تبرئتها من جرائمها. كما لا يمكننا أن نقبل بالاتهامات بأن قرارات الأمم المتحدة مناهضة لإسرائيل. لأنها ليست كذلك. بل هي تستند بشكل كامل إلى القانون الدولي والتوافق في الآراء على الصعيد العالمي بشأن معايير حل وفقا لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة ومبادئ مدريد ومبادرة السلام العربية وخارطة الطريق التي وضعتها المجموعة الرباعية، وفي صميمها الحل القائم على وجود دولتين، فلسطين وإسرائيل.

ونحث جميع الأعضاء على رفض استخدام الجمعية العامة لأغراض عقابية ليس لها أي أساس قانوني وصرف الانتباه عن الأسباب الجذرية للنزاع وتقويض جهودنا الجماعية من أجل التوصل إلى سلام عادل. إننا نناشد الجمعية العامة الوقوف بثبات دعما لحقوق الشعب الفلسطيني والحل القائم على وجود دولتين ودفاعا عن القانون الدولي وتعددية الأطراف الحقيقية في مواجهة التحديات الخطيرة الماثلة أمامنا جميعا.

و في الختام، نجدد امتناننا للجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف على دعمها وما تبذله من جهود مستمرة لتحقيق سلام عادل ودائم وشامل، يمكن فيه

لدولة فلسطين، وعاصمتها القدس الشرقية، أن تعيش جنبا إلى جنب مع إسرائيل على أساس حدود ما قبل ١٩٦٧ في سلام وأمن. ونحث جميع الدول الأعضاء على التعاون مع اللجنة تمشيا مع القرارات ذات الصلة ومسؤولية المنظمة الدائمة فيما يتعلق بقضية فلسطين.

ونشكر السنغال، رئيسة اللجنة، على تولي هذا الدور الهام على مر السنين. كما نشكر جميع أعضاء المكتب الآخرين – نواب الرئيس أفغانستان وكوبا وإندونيسيا وناميبيا ونيكاراغوا، والمقرر مالطة – وجميع أعضاء اللجنة والمراقبين على دعمهم القائم على المبادئ. كما نشكر شعبة حقوق الفلسطينيين وبرنامج الإعلام الخاص بشأن قضية فلسطين التابع لإدارة شؤون الإعلام على جهودهما.

واليوم نجدد الإعراب عن تقديرنا للأمين العام أنطونيو غوتيريش على تقاريره ذات الصلة وعلى قيادته للجهود التي تبذلها المنظمة بشأن قضية فلسطين، بما في ذلك أعمال ممثله الشخصي والمنسق الخاص لعملية السلام بالشرق الأوسط والجهود الدؤوبة للعديد من وكالات الأمم المتحدة التي تساعد الشعب الفلسطيني، وفي مقدمتها وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، وبدعم سخي من الدول والمنظمات والشركاء من جميع أنحاء العالم. ويجب أن يستمر هذا الدعم الحيوي، ونحث المجتمع الدولي على تكثيف الجهود الرامية إلى الوفاء بالالتزامات السياسية والقانونية والأخلاقية للتصدي لهذا الظلم الشديد والتوصل إلى سلام عادل ودائم.

السيد دانون (إسرائيل) (*تكلم بالإنكليزية*): تعتمد الأمم المتحدة سنويا ما لا يقل عن ٢٠ قرارا بهدف محدد يتمثل في إدانة إسرائيل. ولم يشمل أي قرار من هذه القرارات أو أي قرار للجمعية العامة حركة حماس على الإطلاق. إن هذه القرارات تستهزئ بالفلسطينيين، الشعب الذي تدعي الأمم المتحدة الدفاع عنه. ولا تقود الفلسطينيين صوب المستقبل، بل تؤدي إلى حصرهم في الماضي.

من المرجح اعتماد مشاريع القرارات السنوية المطروحة اليوم مرة أخرى، وهذا أمر لا يثير الدهشة. ولكن المجتمع الدولي أمامه فرصة لاتخاذ موقف أخلاقي وإدانة حماس أخيرا، وهي منظمة إرهابية معترف بها دوليا ضالعة في إطلاق الآلاف من الصواريخ على إسرائيل، مما يعرض المدنيين الإسرائيليين للخطر ويحرق أرضنا؛ وسرقة تمويل المعونات من المدنيين في غزة لإقامة بنى تحتية عسكرية تشمل أنفاق الإرهاب؛ واستخدام سكان غزة دروعا بشرية؛ واحتجاز جثماني أورون شاؤول وهدار غولدين اللذين اختطفتهما وقتلتهما حماس في عام ٢٠١٤، وكذلك أفيرا منغيستو وهشام السيد – وهما مدنيان إسرائيليان. إن لم يقم المجتمع الدولي بإدانة حماس، فإنه يمكن منظمة إرهابية.

قال أول رئيس وزراء لإسرائيل، دافيد بن غوريون ذات مرة إنه في إسرائيل، لكي يكون المرء واقعيا يجب عليه أن يؤمن بالمعجزات. لقد تم غزو الوطن التاريخي للشعب اليهودي – أرض إسرائيل – وتدميره وإعادة بناءه وهدمه مرة أخرى. فعلى مدى قرون، ظل صحراء قاحلة عندما انتقل من إمبراطورية إلى إمبراطورية، من الكنعانيين إلى المصريين القدماء إلى البابليين إلى الأتراك العثمانيين والبريطانيين، مع عدد لا يحصى من القوى الأخرى بينهم. ونفي شعبنا من أرضنا لكنه ظل يحلم بها في كل الأعياد وثلاث مرات في اليوم في الصلاة وطوال أوقات معاداة السامية التي لا تنتهي والتي لم نتمكن من تجنبها. ولكن في مثل هذا اليوم قبل ٧١ عاما، أصبح حلمنا القديم معجزة من واقع الحياة. في هذه القاعة، صوتت ٣٣ دولة من الدول الأعضاء تأييدا لخطة من شأنها أن تعين جزءا صغيرا فقط من أرض إسرائيل لتحقيق الغاية التي تبعث على أكبر قدر من الارتياح – وهي تقرير مصير الشعب اليهودي (انظر A/PV.128).

قلنا نعم على الفور. كنا ممتنين للحصول ولو على جزء صغير من وطننا. منذ تلك اللحظة التي تحققت فيها الأحلام،

لم تشهد دولة إسرائيل اليهودية سلاماً حقيقياً. واجهنا الحروب والإرهاب والتهديدات والعزلة والمعايير المزدوجة ومعاداة السامية، لكننا لم ندع ذلك يمنعنا من بناء شيء خارق – بناء واحة في الصحراء بالري بالتنقيط وتشكيل أنجح اقتصاد قائم على المعرفة في العالم أو إرساء الديمقراطية الوحيدة عبر مئات الأميال. ولا يحتاج المرء إلا لإلقاء نظرة على الخارطة ليعرف ذلك.

لم يقف شيئ في طريقنا.

إن اتخاذ القرار ١٨١ (د) في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٤٧ لم يعطنا كل ما نريد، لكننا قبلنا بما أُعطي لنا مع الامتنان وحولناه إلى شيء هائل. غير أنّ جيراننا الفلسطينيين لم يتشاطروا معنا هذه العقلية. فبدلا من قبول الأمر الواقع وتحويله إلى شيئ ما، رفضه الفلسطينيون جملة وتفصيلا. لم يقولوا ”لكن“ أو ”ربما“؛ بل قالوا ”كلا“. وما أن اتخذ قرار التقسيم، قبل ٧١ عاما، بدأ الفلسطينيون تعليم أطفالهم كراهية أطفالنا. لقد لصقوا آمالهم بماضٍ غير واقعي، ورفضوا التحرك قدما، وظلوا مكانهم منذ ذلك الحين. حان الوقت للفلسطينيين أن يبدأوا من جديد. يتعين عليهم إعادة النظر في مسارهم، لكي يكون بالإمكان تحقيق الشراكات والرخاء والسلام.

إن إسرائيل تمثل سبعة عقود من المعجزات وهي منارة للحريات الديمقراطية وحقوق الإنسان، حتى أن خصومنا في هذه القاعة لا يستطيعون إنكار ذلك. الانتخابات الإسرائيلية حرة ونزيهة. الإسرائيليون يتمتعون بحرية التعبير. وسائط الإعلام الإسرائيلية حرة تماما في انتقاد حكومتها؛ هذا الانتقاد الصارخ لا يمكن سماعه في أي بلد آخر في الشرق الأوسط. إن إسرائيل تدافع عن المساواة في الحقوق لجميع أفراد شعبها. وتشكل المرأة ٢٨ في المائة من أعضاء الكنيست، أي برلماننا، وزراء العدل، والمساواة الاجتماعية، والثقافة لدينا من النساء. هناك قطاع بأكمله من النظم الإيكولوجية الناشئة مخصص لتحسين حياة الأشخاص ذوي الإعاقة. إنّ إحدى الشركات التي امتدت أعمالها إلى جميع أنحاء العالم اخترعت نظاما هيكليا آليا يمكن بالفعل الناس الذين يعانون من تلف الحبل الشوكي بالمشي مرة أخرى.

إن حريتنا تمكننا من بلورة أفكار عظيمة ونرسلها إلى جميع أرجاء العالم، ابتداء من الابتكارات الزراعية التي تستخدم تكنولوجيا السواتل لتتبع الاتجاهات البيئية إلى التقدم الهائل في مجال الرعاية الصحية التي يمكن أن تكشف عن الأورام السرطانية في مرحلة مبكرة من دون اللجوء إلى عينات من الأنسجة أو إلى تكنولوجيات مكافحة الإرهاب التي تجعلنا جميعا آمنين باستعمال تكنولوجيات التعرف على سمات الوجه. نحن تواقون لتشاطر معرفتنا وخبراتنا وقدراتنا مع أصدقائنا في جميع أنحاء العالم. إذ أن إسرائيل تؤمن بعالم متغير باستمرار. حتى عندما لم يكن لدينا شيء، بوسعنا بناء شيئ رائع. إنه جزء من حمضنا النووي

لكن الفلسطينيين لم يبدوا أي اهتمام بالتحسين. منذ لحظة التصويت على القرار ١٨١ (د-٢)، أهدر الفلسطينيون عقودا في نشر الكراهية ورعاية الإرهاب. وبدلا من الابتكارات، اختاروا التحريض. وبدلا من المشاريع اختاروا العنف، وبدلا من التحرك نحو التقدم، اختاروا الماضي.

ومنذ اللحظة التي صوتت فيها الأمم المتحدة اعترفا بدولة يهودية ودولة عربية، كل ما سمعناه هو: ”لا“: لا للسلام، لا للمفاوضات، لا للحوار. وفي كل مرة نمد فيها أيدينا، لا نقابل بإطباق الكف فحسب، بل بإحكام قبضة اليد على السلاح أيضا. إننا نواجه قيادة فلسطينية مثيرة للمشاكل لدرجة لا يثق بقدرة تلك القيادة سوى ٢٩ في المائة من الفلسطينيين على إجراء انتخابات حرة ونزيهة. لقد أُنتخب محمود عباس في عام ٢٠٠٥. كانت تلك آخر انتخابات أجرتها السلطة الفلسطينية. عباس في السنة الثالثة عشرة من مدة ولايته ذات الأربع سنوات. نرى وسائط الإعلام الفلسطينية التي غالبا

ما يقبع أعضاؤها في السجون أو أموات بدل من تقديم التقارير من الميدان. وكما قال أحد الصحفيين الذين احتجزتهم السلطة الفلسطينية: ”أنا أعيش في بلد يحظر حريتي في التعبير عن رأيي“. نحن نراقب، بانزعاج، أن حوالي ٥٠ في المائة من النساء الفلسطينيات المتزوجات في غزة يتعرضن للعنف المنزلي.

ليس سرا أن القيادة الفلسطينية ترعى الإرهاب. في العام الماضي، خصص محمود عباس ٣٥٥ مليون دولار لرواتب الإرهابيين. أكرر: ٣٥٥ مليون دولار. هذا الرقم أكثر من ٤٥ في المائة من المعونة الخارجية التي سيتلقاها الفلسطينيون هذا العام من جميع الدول الأعضاء في هذه المنظمة. القيادة الفلسطينية الحالية غير قادرة على القيادة. إنها غير معنية بمسؤوليات الإدارة، ولا باتخاذ الخيارات الصعبة ولا بالوفاء بالوعود التي قطعتها لشعبها أو الاستثمار في مؤسساتها بالذات. يمكن أن ينطلق الفلسطينيون نحو المستقبل، لكنهم بدلا من ذلك اختاروا التحريض على العنف والإرهاب وإنكار علاقة الشعب اليهودي بأرض إسرائيل. إذا كانوا مهتمين حقا بتهيئة حياة أفضل لشعبهم، عليهم أن يكرسوا طاقاتهم لصنع السلام.

إن إسرائيل تعدو نحو المستقبل. ونريد أن يعدو الشعب الفلسطيني معنا، ويعملوا على بناء اقتصادهم وإحراز تقدم في تحقيق السلام، لكن الفلسطينيين لا يبدون أي اهتمام بقبول الواقع والاستفادة منه. فعلى سبيل المثال، في عام ٢٠٠٥، إسرائيل انسحبت بالكامل من قطاع غزة. لا وجود لنا هناك على الإطلاق. لقد نقلنا جميع التجمعات اليهودية. وأرسلنا جنودنا إلى بيوتهم. وحتى مقابرنا نقلناها. لا يمكن للمرء أن يجد يهوديا واحدا في غزة اليوم. لقد سنحت الفرصة للفلسطينيين لتحويل غزة إلى لؤلؤة جديدة في البحر الأبيض المتوسط، ولكن بدلا من ذلك انتخبوا حماس، وأصبحت غزة محطة رئيسية للإرهاب. هناك إمكانات كبيرة لاقتصاد فلسطيني ناجح، لا سيما إذا ارتكز على التكنولوجيا الحديثة وثقافة البدء بالمشاريع، غير أنّ الحواجز التي تقف في طريق نجاحه تتمثل في القيادة الفلسطينية الفاسدة.

حيث أن ٦٥ في المائة من الفلسطينيين يخالجهم شعور بالتشاؤم حيال مستقبلهم، فقد حان الوقت ليتخذ الفلسطينيون ثلاثة تدابير صارمة من أجل التغيير. أود أن أتشاطرها مع الفلسطينيين. أولا، يجب أن يتخلوا عن رفضهم. فإسرائيل موجودة هنا لتبقى. إن الفكرة القائلة بأننا سنذهب إذا تجاهلونا فكرة مضللة وتنطوي على إهدارا للطاقة. عليهم، بدلا من ذلك، أن يركزوا على بناء مستقبل أفضل لأطفالهم ويتخلوا عن الكراهية. ثانيا، يجب أن يتوقفوا عن تعليم الكراهية ودفع مرتبات للإرهابيين. ينبغي أن يعلموا التسامح ويدفعوا مرتبات للمعلمين بدلا من ذلك. ثالثا، إذا كانوا يشعرون بالإحباط إزاء الوضع الراهن، يتعين عليهم تغييره، وأن يستبدلوا قيادتهم الحالية الفاسدة وينتخبوا من يهتم بهم. لن يكون السلام ممكنا إلاّ عندما تتخذ هذه التدابير الثلاثة.

ولا يمكن للعالم أن يتوقع نتائج مختلفة باستخدام نفس المعادلة. وإذا توقع أن يرى تغييرا بالنسبة للفلسطينيين والإسرائيليين، فعليه تغيير المعادلة. وينبغي ألا يتعاون مع الفلسطينيين، إذ يقدمون إلى الأمم المتحدة مشاريع قرارات ورسائل رمزية فارغة. وينبغي ألا يؤجج نار الوهم. وبدلا من ذلك، ينبغي له تحمل المسؤولية عن ضمان أن يعترف الفلسطينيون بإسرائيل كدولة يهودية. وينبغي للفلسطينيين إنهاء حملة التحريض، وفي نهاية المطاف، انتخاب قيادة مسؤولة.

إن ما رأه العالم من إسرائيل على مدى السنوات الـ٧١ ليس سوى البداية. ونحن ملتزمون بالازدهار المطلق في شراكة مع جيراننا، ولكن إذا اختار الفلسطينيون عدم الانضمام إلينا، فإننا لن ندع عداءهم يثنينا. وسيواصل الشعب اليهودي تحقيق النجاح بصرف النظر عن العقبات التي تعترضه. وسوف نواصل التحلي بالشجاعة في تطلعاتنا، ورخائنا وسعينا من أجل السلام.

وكما جاء في كِتَابُ الزَّبُور، ”الرَّبُّ يُعْطِي عِزًّا لِشَعْبِهِ؛ الرَّبُّ يُبَارِكُ شَعْبَهُ بِالسَّلاَمِ“ (الكتاب المقدس، المزمور ٢٩: ١١).

السيدة بحوث (الأردن): السيدة الرئيس، يطيب لي، بادئ ذي بدء، أن أتقدم منكم بالشكر الجزيل على إدارتكم الحكيمة لأعمال هذه الجلسة. كما يسرنا في يوم التضامن مع الشعب الفلسطيني، أن نبعث إلى رئيس وأعضاء اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، خالص الشكر وبالغ التقدير، على الجهود الحثيثة التي يبذلونها في سبيل الدفاع عن حقوق الشعب الفلسطيني الشقيق، وفي حشد الدعم الدولي لهم ولقضيتهم العادلة، ومجابهة كل المحاولات لتقويض أو إنكار حقوقهم.

إن لهذه الجهود أكبر الأثر، في إبقاء حقوق الشعب الفلسطيني في صدارة أولويات واهتمامات المجتمع الدولي، وفي تركيز اهتمام الحكومات ومختلف المنظمات الحكومية الدولية، ومنظمات المجتمع المدني، وكذلك وسائل الإعلام، على الحاجة الملحة، إلى حل الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي، وتحقيق تطلعات الفلسطينيين في إقامة دولتهم المستقلة على ترابهم الوطني.

لقد وجه مولاي صاحب الجلالة الهاشمية الملك عبدا الله الثاني بن الحسين المعظم رسالة أمس إلى رئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، بمناسبة اليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني، أكد فيها جلالته أن القضية الفلسطينية هي مفتاح السلام والاستقرار في الشرق الأوسط، وأنه يجب معالجة جميع قضايا الوضع النهائي وعلى رأسها القدس وحق اللاجئين بالعودة والتعويض عبر مفاوضات جادة وضمن إطار تسوية شاملة للنزاع الفلسطيني – الإسرائيلي على أساس قرارات الشرعية الدولية ذات الصلة.

وأكد جلالته أنه لا بديل عن حل الدولتين وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة ذات السيادة والقابلة للحياة على خطوط الرابع من حزيران/يونيه لعام ١٩٦٧ وعاصمتها القدس الشرقية. فلا تزال القضية الفلسطينية تشكل القضية المركزية في الشرق الأوسط ولا يزال السلام الشامل والدائم هو الخيار العربي الاستراتيجي، الذي تجسده مبادرة السلام العربية التي تبنتها جميع الدول العربية ودعمتها منظمة التعاون الإسلامي.

إن علاقة الأردن بفلسطين وشعبها الشقيق علاقة متميزة، يتداخل فيها الترابط التاريخي والحضاري والثقافي والإنساني والجغرافي في تلاحم عضوي، وإن جهود الأردن السياسية والدبلوماسية، كانت وما زالت، ومنذ بداية القضية الفلسطينية، منصبة على تأمين الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني وفق احترام الشرعية الدولية المستندة إلى المبادئ التي أنشئت من أجلها الأمم المتحدة وتقوم عليها، والمتمثلة بحل النزاعات بالطرق السلمية، وعدم استخدام القوة ونبذ العنف، والتعاون مع مختلف الدول والجهات الدولية في هذا المجال، منطلقين في ذلك أيضا من قيمنا التي لا تسمح لنا أن نقف مكتوفي الأيدي أمام مأساة الشعب الفلسطيني الإنسانية، القائمة على إنكار أبسط الحقوق الدولية المتعارف عليها، وهي حقه بالحرية وتقرير مصيره، وبقيام دولته المستقلة على ترابه الوطني.

إن الظروف المعيشية القاسية، والمحنة الإنسانية المتفاقمة، التي يواجهها أبناء الشعب الفلسطيني، خصوصا في قطاع غزة، والتي زادت من حدة الفقر والجوع والإحباط واليأس، باتت تتطلب تحركا فوريا وجادا لمعالجتها ورفع الحصار وإنهاء الكارثة الإنسانية القائمة هناك، ونحن في الأردن سنواصل تقديم جميع أشكال الدعم للأشقاء الفلسطينيين، وسنستمر في العمل بكل السبل الممكنة، وفي كافة المحافل والمناسبات الدولية المختلفة. للفت أنظار العالم أجمع، لعمق معاناتهم وعدالة قضيتهم.

الأردن هو الأقرب لفلسطين. ونحن على تماس يومي ومباشر مع معاناة الشعب الفلسطيني، وأهلنا في القدس بشكل خاص. كما أن الوصاية الهاشمية على المقدسات الإسلامية والمسيحية في

القدس، مسؤولية تاريخية يتشرف الأردن بحملها نيابة عن الأمتين العربية والإسلامية.

وسنواصل دورنا في التصدي لأي محاولة لتغيير الوضع التاريخي والقانوني القائم، وفي الوقوف بوجه محاولات التقسيم، الزماني أو المكاني، للمسجد الأقصى المبارك والحرم القدسي الشريف. ولا بد لنا من العمل يدا واحدة لحماية القدس والتصدي لمحاولات فرض واقع جديد، سيكون كارثيا على مستقبل المنطقة واستقرارها.

إن أي تراجع في خدمات وكالة إغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى – الأونروا –، وأي محاولة للانتقاص من دورها وفق تكليفها الأممي، يهدد بتبعات خطرة، خصوصا في هذا الوقت الذي يشهد غياب الآفاق لإنهاء الاحتلال وحل الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي على أساس حل الدولتين. ولهذا نحن مستمرون في بذل كل جهد ممكن لحشد التأييد الدولي السياسي والمالي لدعمها وتمكينها من الاستمرار في القيام بواجباتها إزاء أكثر من خمسة ملايين لاجئ فلسطيني وفق تكليفها الأممي. فالحفاظ على الأونروا يعني احترام حق اللاجئين في العيش بكرامة، وحق أكثر من ٥٠٠ ألف طفل في الذهاب إلى المدرسة، وحق اللاجئين الفلسطينيين في تلقي الخدمات الصحية والطبية والمساعدات المعيشية اللازمة. كما يعد تأكيدا على حق اللاجئين في العودة والتعويض وفق قرارات الشرعية الدولية. وسيكون للأردن دور محوري في حل تلك القضية في إطار الحل النهائي الشامل لحق اللاجئين في العودة والتعويض بموجب قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة.

إننا، وأمام الأوضاع المأساوية المتردية التي يعيشها الشعب الفلسطيني، نتيجة استمرار الاحتلال الإسرائيلي التعسفي، والنشاطات الاستيطانية الإسرائيلية غير القانونية وغير الشرعية، والعقوبات الجماعية والاعتقال التعسفي وعمليات الاغتيال الفردية، علينا، أمام هذه المآسي المتراكمة يوميا، أن نعمل يدا بيد مع كل دعاة السلام والحق والعدل، والمؤمنين بالشرعية الدولية، لوضع حد لذلك.

إن هذا الصراع المستمر سوف يولد مزيدا من العنف والإرهاب والكراهية في جميع أنحاء العالم. وعلينا أن نعمل معا لتحقيق السلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين – سلام شامل عادل يرفع الظلم والمعاناة عن الشعب الفلسطيني الشقيق ويضمن له الحرية والتقدم والازدهار في دولته المستقلة ذات السيادة وعاصمتها القدس الشرقية.

السيد المجربي (ليبيا): تناقش الجمعية العامة اليوم مسألة الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية والعربية الأخرى الذي طال أمده على ضوء تقرير الأمين العام المعنون ”تسوية القضية الفلسطينية بالطرق السلمية“ الوارد في الوثيقة (A/73/346) وتقرير الأمين العام المعنون ”الحالة في الشرق الأوسط“ الوارد في الوثيقة (A/73/322) وتقرير اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف الوارد في الوثيقة (A/73/35).

والغريب والذي يعجز العقل عن إدراكه أن هذه التقارير تثبت بشكل قطعي مدى عدالة قضية الشعب الفلسطيني والدول الأخرى التي احتلت القوة الغاشمة أجزاء من أراضيها. وهنا نجد أنفسنا مضطرين أن نقتبس جزءا من تقرير الأمين العام المعنون، ”تسوية القضية الفلسطينية بالطرق السلمية“ محل النظر اليوم، فلربما نتيجة استدامة عرض هذه التقارير وتكرارها، قد فات على بعضنا قراءتها وتأملها، واقتبس:

> ”ومما يؤسف له أننا، على النقيض من الترحيب الذي قوبل به القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦) والأهمية التي حظي بها على الصعيد العالمي، ما زلنا نشهد رد الفعل الشديد العداء من جانب إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، تجاه عمل مجلس الأمن، بل وتجاه أي عمل تقوم به الجمعية العامة في هذا الصدد، بما في ذلك اعتماد القرار

١٤/٧٢. وعلى الرغم من أن القرار قد اعتُمد على نحو يتفق ويتسق تماما مع ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي والقرارات ذات الصلة وتوافق الآراء الطويل الأمد بشأن هذه المسألة، إلا أن الحكومة الإسرائيلية رفضت القرار بشدة، وواصلت بصورة عدوانية تنفيذ سياساتها وتدابيرها غير القانونية في فلسطين المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، في ازدراء سافر للقرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦) والقرار ١٤/٧٢ والقرارات الأساسية الأخرى، وفي انتهاك صارخ لالتزاماتها القانونية، بما فيها التزاماتها بموجب المادة ٢٥ من الميثاق، وفي تناقض تام مع حل الدولتين، الذي يتوقف على الوقف الكامل والفوري لجميع هذه الأنشطة غير القانونية وعكس اتجاهها“. (A/73/346، الفقرة ٥)

وفي هذا الشأن، هناك تساؤل يطرح نفسه ومفاده أنه بعد مرور نصف قرن وعقدين على اعتماد قرار الجمعية العامة الذي أشار إليه الأمين العام القرار ١٤/٧٢ – لماذا لا تزال الجمعية العامة تناقش هذه القضية وبعد ما أكده الأمين العام للأمم المتحدة والذي انتخبناه نحن كدول أعضاء في الأمم المتحدة. وهو ليس من حركة فتح ولا من حماس، أثبت العدوانية التي قابلت بها إسرائيل كل قرارات الجمعية العامة وازدراءها السافر لقرارات مجلس الأمن وانتهاكها الصارخ لميثاق الأمم المتحدة. إذا لماذا نواصل النظر في هذه المسألة إن كان كيان واحد يرى أن أكثر من ١٥٠ دولة على الأقل خاطئة ومنحازة وضد وجوده وأمنه؟ ولعل السؤال قد يكون أكثر دقة إذا تساءلنا لماذا أصلا هذا الكيان يتمسك بعضويته في هذه المنظمة، إن كان يرى أنها منحازة وقراراتها معادية لوجوده؟ وقد يكون العجب الأكبر حين نعلم أن هذه المنظمة التي لا تروق لذلك الكيان هي من أنتجته واعترفت به.

حين نقول إن سياسة القوة الغاشمة القائمة بالاحتلال مستفزة، فإننا لا نجانب الواقع. فحين نرى أعضاء ما يسمى بالكنيست الإسرائيلي يقومون بتصوير زياراتهم للقدس الشريف، منتهكين بذلك الحظر الإعلامي وذلك بعد صدور قرار من رئاسة وزراء ذلك الكيان الذي رفع الحظر على أعضاء الكنيست من زيارة القدس الشريف. أليس ذلك دليل على أن السلطة القائمة بالاحتلال تسعى إلى استفزاز الشعب الفلسطيني وتحويل الصراع من سياسي إلى ديني؟

وحين تصدر تلك السلطة الغاشمة القائمة بالاحتلال قانون إسرائيل الدولة القومية للشعب اليهودي والذي ينص على أن الدولة تعتبر توسيع المستوطنات اليهودية – وأكرر نص القانون الذي يصفها باليهودية – قيمة وطنية وستعمل الدولة على تشجيع إنشائها وتعزيزها. وسيطبق هذا القانون فيما يسمى بإسرائيل وكذلك في المناطق التي جرى ضمها منذ عام ١٩٦٧، بما فيها القدس الشرقية. فهل بعد هذا القانون، يمكن أن نصدق أن هذا الكيان جاد في عملية السلام وأنه شريك حقيقي في عملية السلام؟ وكيف يمكن أن نثق في أن هذا الكيان لن يقف إلا عند حدود قد رسمت في جغرافيا أساطير الأولين؟ وما يثير الاستغراب أيضا أن نسمع بشكل متكرر وسمج أنشودة الديمقراطية الوحيدة في المنطقة حتى بعد إقرار هذا القانون. اللهم إلا إن كانت الديمقراطية المقصودة عندهم هي هبة لا تسري على باقي الأمم الأخرى.

إن السلطة الغاشمة القائمة بالاحتلال تستخدم الأدوات الديمقراطية كوسيلة لتكريس الاحتلال، وهذا يتضح بشكل واضح حين قامت تلك القوة بفرض انتخابات البلدية على الجولان السوري المحتل لا لشئ، إلا لمحاولة سلخ السكان السوريين في الجولان السوري المحتل عن هويتهم العربية السورية بعد طول تهميش وحرمانهم من أبسط حقوقهم، حتى من الماء الصالح للشرب وفي تواصلهم مع أهلهم وذويهم في وطنهم الأم سورية. وفي هذا الصدد، نؤكد على أن الجولان المحتل هو جزء لا يتجزأ من أراض الجمهورية العربية السورية. وهي صاحبة السيادة عليه.

ختاما، اليوم بات على المجتمع الدولي أن يتعامل مع القضية الفلسطينية من منطق المسؤولية، وليس من منطق الحياد، لأننا كلنا كمنظمة دولية، أسهمنا تاريخيا في إنجاح الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية وتركنا الفلسطينيين وحدهم أمام هذا الكيان. ولم نقدم لهم إلا قرارات وتقارير على مدى ٧٠ سنة من الاحتلال. اليوم نعتقد جازمين أن أمام المجتمع الدولي أمرين، إما أن يتحرك بشكل جاد وعلى كل المستويات. لتحقيق السلام العادل والشامل للطرفين من خلال التطبيق الحازم والصارم لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة وقرارات الجمعية العامة ومبادرة السلام العربية والاتفاقات ذات الصلة، أو أن نقولها علنا للشعب الفلسطيني، الذي وصل إلى حالة القنوت التام، إن الأمم المتحدة باتت عاجزة عن تقديم أي نوع من الدعم أو تحقيق حقكم الطبيعي والتاريخي في إقامة دولة كاملة السيادة ولو على جزء من أراضيكم التاريخية، التي تنازلتم عن بعض منها خدمة للسلام وتحقيق الاستقرار. ونترك آلة القتل والدمار للقوة الغاشمة القائمة بالاحتلال أن تقضي على ما بقى من الشعب الفلسطيني العظيم وأن تلتهم باقي الأراضي لتحقيق حلم دولة صهيون الكبرى والتي لا أحد يعلم حدودها ولا شكلها. لكن ليعلم الجميع أن فلسطين وشعبها سوف يبقيان.

السيدة فارينا (ملديف) (*تكلمت بالإنكليزية*): يود وفد بلدي الإعراب عن تقديره إزاء عقد هذه الجلسة الهامة بشأن قضية فلسطين، ونود أن نكرر دعمنا الكامل وتضامننا مع فلسطين والشعب الفلسطيني.

لقد مضى الآن ٧١ عاما على اتخاذ الجمعية العامة للقرار التاريخي ١٨١ (د-٢) الذي حدد إطارا لإنشاء دولة فلسطين المستقلة وذات السيادة. ويبقى القرار تاريخيا بسبب إخفاقه في تحقيق وعده بإنشاء دولتين منفصلتين مستقلتين تعيشان جنبا إلى جنب في سلام ووئام. وهو تاريخي أيضا بسبب إخفاقه في حماية الحقوق الأساسية للفلسطينيين المتمثلة في العيش في وطنهم بكرامة واحترام. وتتجلى نتيجة هذا الفشل التاريخي بالكامل في ما يراه الجميع من عقود من القمع والاحتلال غير القانوني وحرمان الشعب الفلسطيني من حقوق الإنسان الأساسية والحريات الأساسية.

إن اليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني، الذي نحتفل به اليوم، يشكل فرصة للمجتمع الدولي لتركيز اهتمامه على حقيقة أن قضية فلسطين لا تزال دون حل وأن الشعب الفلسطيني لم يحصل على حقوقه غير القابلة للتصرف، كما حددتها الجمعية العامة، والتي تتمثل في الحق في تقرير المصير دون تدخل خارجي؛ والحق في الاستقلال الوطني والسيادة؛ وحق الفلسطينيين في العودة إلى ديارهم وممتلكاتهم التي طُردوا منها. ونحث المجتمع الدولي على بذل كل جهد ممكن لحماية هذه الحقوق.

وتدين ملديف استمرار انتهاك حقوق الإنسان وتجاهل القانون الدولي في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك القدس الشرقية. ويشير الأمين العام في تقريره (A/73/346) إلى هدم المنازل والإجلاء القسري للعائلات الفلسطينية والاعتقالات العقابية والمحاكمات الظالمة وتعذيب المعتقلين واستخدام القوة المفرطة أو المميتة ضد المظاهرات غير العنيفة.

ولذلك، تحث حكومة ملديف إسرائيل على العودة إلى التقيد بالقانون الدولي واستئناف المفاوضات مع قيادة دولة فلسطين بحسن نية وإنهاء عقود الاحتلال السبعة. وتناشد ملديف إسرائيل تهيئة الظروف اللازمة لإقامة دولة فلسطينية مستقلة وذات سيادة، وعاصمتها القدس الشرقية، على الأراضي الفلسطينية داخل حدود ما قبل عام ١٩٦٧، تعيش جنبا إلى جنب مع إسرائيل. وهذا هو الحل الذي تدعو إليه قرارات مجلس الأمن، وهو الحل الوحيد القابل للتطبيق.

ويقع على عاتق المجتمع الدولي مسؤولية خاصة عن ضمان التنفيذ الكامل وبحسن نية للقرارات التي يتخذها، أي القرارات

التي نعتمدها في الجمعية العامة. ويجب تحديد العقبات التي تعترض تنفيذ هذه القرارات وإنشاء الآليات اللازمة لضمان احترام الجميع لقرارات الأمم المتحدة احتراما كاملا.

إننا نتحمل مسؤولية مشتركة – مسؤولية عن الحفاظ على السلام وتعزيز حقوق الإنسان الأساسية. وإذا أردنا الوفاء بهذه المسؤولية، فهناك حاجة إلى تهيئة بيئة يسودها احترام الحقوق الإنسانية للشعب الفلسطيني، وحيث لا يوجد تحريض أو استفزاز، وحيث لا يتم قمع الحريات الأساسية ولا يتعرض هذا الشعب للقمع أو الاضطهاد من قبل أي طرف كان. ويمكننا جميعا أن نتخذ الخطوة الأولى من أجل الوفاء بتلك المسؤولية عن طريق منح العضوية الكاملة لدولة فلسطين في الأمم المتحدة. وستقف ملديف وشعبها دائمًا مع فلسطين.

السيد المنيخ (الكويت): بعد مرور ٧٠ عاما على اعتماد الجمعية العامة للقرار ١٨١(د-٢) بشأن القضية الفلسطينية، ما زال الشعب الفلسطيني الشقيق يعاني من احتلال إسرائيل لأراضيه وانتهاكات صارخة وجسيمة للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، جردته من أبسط حرياته وسبل العيش الكريم، وتشبعت قضيته على مر السنين بقرارات دولية وأخرى صادرة عن الأمم المتحدة، مضامينها نصرة الشعب الفلسطيني وتطلعاته المستقبلية، إلا أنه وللأسف أغلبها لا يزال حبرا على ورق.

فإسرائيل ما زالت تتعنت في تطبيق قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة ذات الصلة، والاضطلاع بمسؤولياتها وفق اتفاقية جنيف الرابعة منذ بدء الاحتلال عام ١٩٦٧، أي ما يقارب ٥٠ عاما بل استمرت في ممارساتها المنافية لجميع المعايير الدولية والإنسانية والأخلاقية وامتدت إلى درجة محاولتها إحداث تغيير ديمغرافي للطبيعة السكانية للأراضي الفلسطينية، وذلك عن طريق التهجير القسري ومصادرة الأراضي والممتلكات وتوسيع بناء المستوطنات، وتمادت لتصل تعدياتها للحرم القدسي الشريف كمحاولة لتغيير الوضع التاريخ القائم وحرمان المسلمين من ممارسة حقوقهم الشرعية وطقوسهم الدينية.

ومنذ بداية مسيرات العودة الكبرى السلمية في شهر آذار/مارس الماضي، بات الشعب الفلسطيني يواجه أبشع صور انتهاكات حقوق الإنسان عبر إمعان إسرائيل في استهداف المدنيين بالذخيرة الحية، مما أدى الآن إلى استشهاد المئات من الأبرياء منهم، العشرات منهم من الأطفال وإصابة الآلاف منهم بعاهات دائمة، وذلك إلى جانب وضع قيود صارمة على حركة الأشخاص والبضائع، وهي جميعها سياسات تهدف بالدرجة الأولى إلى تشديد خناق الحصار المفروض على غزة منذ عام ٢٠٠٧ وتقويض فرص التوصل إلى حل الدولتين. ونؤكد هنا ضرورة تطبيق ما نص عليه قرار مجلس الأمن ٢٣٣٤ (٢٠١٦)، الذي يدين كافة الممارسات الإسرائيلية الرامية إلى التوسع في بناء المستوطنات ومصادرة الأراضي وهدم البيوت وتشريد الفلسطينيين.

إن بلادي ما زلت ثابتة في الدفاع عن حقوق الشعب الفلسطيني باعتبار ذلك ركيزة أساسية من ركائز سياسة دولة الكويت الخارجية، وتدعم جميع الجهود والمساعي التي يبذلها المجتمع الدولي في سبيل التوصل إلى حل عادل وشامل للقضية الفلسطينية، يستند إلى مبادرة السلام العربية وقواعد القانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية، وترحب كذلك بالمبادرة الفرنسية الداعية إلى عقد مؤتمر دولي للسلام، وخروج هذا المؤتمر بآلية دولية متعددة الأطراف، تمهد لوقف جميع الأنشطة الاستيطانية غير القانونية، ومن ثم الإنهاء الكامل للاحتلال الإسرائيلي لدولة فلسطين وفق أطر محددة للاتفاق والتنفيذ، بما يكفل حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره، وإقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشرقية، وعلى حدود الرابع من حزيران/يونيه ١٩٦٧. وستستمر بلادي كذلك، في إطار عضويتها غير الدائمة في مجلس الأمن، في الدفاع عن حقوقه المشروعة، والعمل على

تمكين مجلس الأمن من الاضطلاع بمسؤولياته لنصرة الشعب الفلسطيني ودعم قضيته العادلة، إحقاقا للحق وإلزام إسرائيل بوقف انتهاكاتها الصارخة للقانون الدولي الإنساني في الأراضي الفلسطينية المحتلة وإلزامها بتطبيق قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، للوصول إلى سلام دائم وعادل من خلال حل الدولتين.

إننا نحتفل اليوم باليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني، وهو شعب أعزل لا يزال يعاني من الاحتلال وحرمانه من أبسط حقوقه في العيش حياة حرة وكريمة، وأود أن أختتم كلمتي هنا بالآتي: تقديم تحية خالصة لصمود ونضال الشعب الفلسطيني والتأكيد على التزامنا الثابت بدعمه ومساندته لنيل كافة حقوقه السياسية المشروعة وإقامة دولته المستقلة على أرضه وعاصمتها القدس الشرقية، وتحديد سقف زمني لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية وفق النظم والقوانين الدولية.

ثانيا، استنكار استمرار الحصار غير القانوني واللاإنساني على قطاع غزة، الذي يشكل انتهاكا آخر من قبل إسرائيل لقرار مجلس الأمن ١٨٦٠ (٢٠٠٩)، واتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩، ونطالب بالعمل على إنهائه فورا.

ثالثا، مطالبة المجتمع الدولي، عبر أجهزة الأمم المتحدة وبشكل خاص مجلس الأمن، بتوفير الحماية الدولية للشعب الفلسطيني الأعزل في مواجهة الآلة العسكرية الإسرائيلية ووضع حد فوري ينهي الاحتلال بأسرع ما يمكن. ونحث المجتمع الدولي، كذلك، على تقديم الدعم اللازم لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، نظرا لدورها الهام والحيوي في تخفيف المعاناة عن الشعب الفلسطيني الشقيق.

رابعا، نجدد دعوتنا إلى الأطراف كافة، خاصة الأطراف الراعية لعلمية السلام في الشرق الأوسط، لتكثيف جهودها والضغط على إسرائيل لحثها على قبول قرارات الشرعية الدولية والالتزام بها. ونؤكد هنا على المسؤولية المستمرة للأمم المتحدة، بأجهزتها كافة، تجاه القضية الفلسطينية، إلى حين التوصل إلى حل عادل وشامل ودائم لجميع المسائل المرتبطة بها، بما في ذلك قضية اللاجئين.

السيد غارسيا موريتان (الأرجنتين) (*تكلم بالإسبانية*): تود الأرجنتين الإدلاء ببيان بشأن الحالة في الشرق الأوسط وقضية فلسطين – في إطار البندين ٣٨ و٣٩ من جدول الأعمال، على الترتيب – التي يتابعها بلدي بقلق.

تعيد الأرجنتين تأكيد دعمها للتوصل إلى حل سلمي ودائم وشامل للقضية الفلسطينية، على أساس حل الدولتين في إطار حدود عام ١٩٦٧، بالإضافة إلى كل ما قد يقرره الطرفان أثناء عملية مفاوضات السلام.

إن عملية السلام الفلسطينية – الإسرائيلية تواجه أصعب لحظاتها، بعد خمسة وعشرين عاما من التوقيع على اتفاقات أوسلو. وتعيد الأرجنتين، في هذا المنعطف، تأكيد دعمها لكل الجهود الرامية إلى تحقيق السلام والاستقرار في المنطقة. إننا نشجع الجهات الفاعلة الإقليمية والبلدان الشريكة لإسرائيل وفلسطين على العمل بصورة بناءة من أجل مساعدة الطرفين على المضي قدما نحو تسوية سلمية لخلافاتهما بغية استئناف المفاوضات بشأن جميع مسائل الوضع النهائي المحددة في اتفاقات أوسلو، وهي القدس واللاجئون والمستوطنات والحدود والتدابير الأمنية.

إن خطورة الحالة في الميدان تتطلب بذل جهود جماعية من أجل الحفاظ على إمكانية حل الدولتين، على النحو المنصوص عليه في القرارات ذات الصلة الصادرة عن الجمعية العامة ومجلس الأمن، وخريطة الطريق ومبادرة السلام العربية. وتعيد الأرجنتين تأكيد دعمها لحقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف في تقرير المصير وإقامة دولة مستقلة تتوفر لها مقومات البقاء وتعترف بها جميع الدول، فضلا عن حق إسرائيل في العيش في سلام مع جيرانها داخل حدود آمنة ومعترف بها دوليا.

وتود الأرجنتين كذلك أن تكرر الإعراب عن قلقها إزاء استمرار النمو المتواصل للمستوطنات الإسرائيلية غير القانونية في

الأرض الفلسطينية المحتلة، وتدعو إلى إيقاف ذلك التوسع. وكما ذكر في مناسبات عديدة في الجمعية العامة، فإن المستوطنات تتعارض مع القانون الدولي وتشكل عقبة أمام السلام؛ وهي تضعف احتمالات أن تعيش الدولتان كلاهما في سلام وأمن، وبالتالي تعزز إدامة الوضع الراهن غير المستدام. وقد تم التسليم بخطورة الحالة في قرار مجلس الأمن ٢٣٣٤ (٢٠١٦)، الذي نؤيد ما جاء فيه تأييدا تاما.

وفي الوقت نفسه، فإن شن الهجمات على المواطنين الإسرائيليين أمر غير مقبول على الإطلاق ويجب أن يتوقف على الفور. إن بلدي يدين بأشد العبارات جميع الأعمال الإرهابية، فضلا عن الأعمال العدائية لحماس وغيرها من المنظمات الفلسطينية، بما في ذلك إطلاق الصواريخ من قطاع غزة على الأراضي الإسرائيلية. ونقر، في ذلك السياق، بحق إسرائيل في أن تمارس حقها المشروع في الدفاع عن نفسها. وعلى الرغم من ذلك، نشير إلى أنه ينبغي لجميع أعمال إسرائيل فيما يتعلق بذلك الحق أن تكون متسقة مع القانون الدولي الإنساني، مع الأخذ في الاعتبار، في جملة أمور، مبادئ التمييز بين المدنيين والمقاتلين والتناسب والضرورة العسكرية لاستخدام القوة.

وندعو المنظمات الفلسطينية التي لم تعترف بعد بإسرائيل إلى التخلي عن استخدام العنف واحترام الاتفاقات القائمة. ونشيد بالدور الإيجابي الذي اضطلعت به مصر والأمم المتحدة في التوصل إلى اتفاق وقف إطلاق النار في ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر، ونشجع جميع الجهات الفاعلة المعنية في غزة على الامتناع عن اتخاذ تدابير من شأنها أن تهدد استدامة ذلك الاتفاق.

وفي ضوء الصعوبات المالية التي تواجهها وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، تعيد الأرجنتين تأكيد دعمها الكامل لعمل الوكالة، وتسلم بضرورة أن يتوصل المجتمع الدولي إلى استجابة مناسبة لضمان توفير الأموال اللازمة لتفادي انقطاع الخدمات التي تقدمها.

وفيما يتعلق بالحالة في القدس الشرقية، تعيد الأرجنتين تأكيد الوضع الخاص لمدينة القدس وفقا لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، بما فيها قرار مجلس الأمن ٤٧٨ (١٩٨٠)، وترفض، في ذلك الصدد، أي محاولة انفرادية لتعديلها، ولا سيما فيما يتعلق بمدينة القدس القديمة، التي لها أهمية خاصة للديانات التوحيدية الرئيسية الثلاث. ونعتقد أنه ينبغي للمدينة المقدسة أن تكون مكانا للتكاتف والسلام، وأنه يجب كفالة حرية الوصول إلى الأماكن المقدسة لليهود والمسلمين والمسيحيين على حد سواء. وأي محاولة لإنكار الصلة التاريخية أو نسبية تلك الأماكن ومعناها للديانات التوحيدية الثلاث أمر غير مقبول تماما، ولا يسهم في تحقيق الهدف المتمثل في إيجاد حل سلمي للنزاع ويعزز التحيز وانعدام الثقة بين الطرفين. وتعتقد الأرجنتين أن القدس هي إحدى قضايا الوضع النهائي التي يجب أن يتفق عليها الطرفان من خلال المفاوضات الثنائية.

وفيما يتعلق بالجولان السوري، فإن الأرجنتين تتمسك بموقفها المبدئي بشأن الحيازة غير المشروعة للأراضي بالقوة واحترام السلامة الإقليمية للدول. فنحن نؤمن إيمانا راسخا بمبدأ التسوية السلمية للمنازعات، وبالتالي، نرى أن من الأهمية بمكان السعي إلى إيجاد حل تفاوضي للنزاع بين سورية وإسرائيل من أجل إنهاء احتلال مرتفعات الجولان في أقرب وقت ممكن، وفقا لقراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) ومبدأ الأرض مقابل السلام.

وختاما، تحث الأرجنتين الفلسطينيين والإسرائيليين، مرة أخرى، على استئناف محادثات السلام والعمل بحسن نية، وبمرونة وفقا للقانون الدولي، في السعي إلى التوصل إلى اتفاق على المسائل المعلقة بشأن الوضع النهائي لفلسطين من جميع جوانبه.

السيد الشامسي (الإمارات العربية المتحدة): يسرني في البداية، السيدة الرئيسة، أن أتقدم لكم بالشكر على ترؤسكم

إدارة أعمال هذه الجلسة، وأن أعرب عن تقدير بلدي للأنشطة الهامة التي تضطلع بها اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف.

تظل القضية الفلسطينية ومسيرة السلام في الشرق الأوسط – تأكيدا لرسالة صاحب السمو، الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان، رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة، إلى رئيس اللجنة، بمناسبة الاحتفال اليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني – تشكل ملفا مهما ومركزيا لبلدي والمنطقة والعالم. ومن هذا المنطلق، فإن دولة الإمارات تؤكد على مواصلة دعم الجهود الدولية الرامية إلى تمكين الشعب الفلسطيني من التمتع بحقوقه المشروعة غير القابلة للتصرف، من خلال إنهاء الاحتلال وإقامة دولة فلسطينية مستقلة على حدود عام ١٩٦٧ وعاصمتها القدس الشرقية، وفقا للقرارات الدولية ذات الصلة ومبادرة السلام العربية التي تعد مرجعا هاما لحل القضية الفلسطينية.

وعليه، تدعو دولة الإمارات المجتمع الدولي للاضطلاع بمسؤولياته وفقا لأحكام القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة، لإنهاء معاناة الشعب الفلسطيني واتخاذ كافة التدابير التي من شأنها إنهاء الاحتلال الإسرائيلي لكافة الأراضي الفلسطينية والعربية. وتشدد بلادي في هذا الصدد على أهمية عدم السماح لأي طرف كان بعرقلة الجهود الجماعية الجادة لتحقيق السلام والاستقرار، وإلا سنكتفي بإدارة الأزمات فقط وليس حلها. ونشيد هنا بالمبادرات الإقليمية والدولية الرامية إلى الدفع قدما بعملية السلام في الشرق الأوسط، بما في ذلك جهود جمهورية مصر العربية في تحقيق المصالحة الفلسطينية والتهدئة.

تدين دولة الإمارات استمرار إسرائيل في سلوكها العدواني ضد الشعب الفلسطيني، وتطالب بوقف كافة الممارسات التي تنتهك قرارات هذه المنظمة والقوانين الدولية. ولا شك أن استمرار الممارسات الإسرائيلية غير الشرعية، وفي مقدمتاه إصدار قانون الدولة القومية اليهودية وبناء وتوسيع المستوطنات في الأراضي الفلسطينية، يقوض التوجه السياسي القائم على حل الدولتين، ويشكل عقبة أساسية أمام الرامية إلى تحقيق السلام.

وبينما نعمل على تحقيق سلام عادل ودائم للشعب الفلسطيني، لا يجب أن ننسى الأوضاع الإنسانية والاقتصادية المتفاقمة في الأراضي الفلسطينية، والتي هي بأمس الحاجة اليوم إلى تكثيف المساعدات الإنسانة والتنموية. وعليه، نجدد دعواتنا الدولي والجهات المانحة لتكثيف مساهماتها للشعب الفلسطيني لتمكينهم من مواجهة أزمتهم ولمساعدتهم على تحقيق أهداف التنمية المستدامة، أسوة بكافة الشعوب.

وفي هذا السياق، وانطلاقا من الالتزام التاريخي لبلادي بدعم الشعب الفلسطيني الشقيق في مختلف القطاعات التنموية والإنسانية والتعليمية والاجتماعية، قدمت دولة الإمارات في عامي ٢٠١٧ و ٢٠١٨ ما يقارب ١٧٣ ميلون دولارا للشعب الفلسطيني. علاوة على ذلك، وفي إطار سياسة المساعدات الخارجية لدولة الإمارات وأولوياتها المتمثلة في ضمان حق الأطفال في التعليم وتمكين المرأة وتدريب المعلمين، تم صرف أكثر من ٦٥ مليون دولار منها لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى ”الأونروا“ لدعم البرامج التعليمية للوكالة والخدمات الحيوية الأخرى التي تقدمها من صحة وغذاء والعديد غيرها.

وختاما، نؤكد أن السعي إلى تحقيق الأمن والاستقرار في المنطقة يتطلب التوصل إلى حلول سياسية للأزمات التي طال أمدها، كما يتطلب ذلك تكثيف جهود مكافحة التطرف والإرهاب في كافة أنحاء العالم، خاصة في ظل استغلال الجماعات المتطرفة والإرهابية لهذه الأزمات لنشر المزيد من العنف والفوضى والدمار بدعم وتمويل من بعض الأطراف الإقليمية.

السيد مونكادا (جمهورية فنزويلا البوليفارية) (*تكلم بالإسبانية*): اليوم تحتفل الدول الأعضاء في الأمم المتحدة باليوم

الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني، الذي يتيح الفرصة لمواصلة الجهود الرامية إلى زيادة الوعي في أوساط المجتمع الدولي بإيجاد حل عادل وشامل ودائم لقضية فلسطين.

وما زلنا بعد مرور أكثر من ٧٠ عاما على النكبة و ٥٠ عاما منذ الاحتلال و ٢٥ عاما بعد التوقيع على اتفاقات أوسلو، نؤيد حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف، بما فيها حقه في تقرير المصير بإنشاء دولة فلسطينية مستقلة عاصمتها القدس الشرقية. ولذلك السبب، فإننا ندعو إلى التوصل إلى حل عادل لمحنة اللاجئين الفلسطينيين، وفقا لقرار الجمعية العامة ١٩٤ (د-٣)

ونشجب الانتهاكات المستمرة التي ترتكبها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك المحاولات الرامية إلى تغيير طابع مدينة القدس ووضعها وتكوينها الديمغرافي، وخاصة عن طريق الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل. وفي ذلك الصدد، فإننا نرفض جميع التدابير الرامية إلى تغيير وضع المدينة بوصفها كيانا منفصلا، لأن ذلك يعتبر انتهاكا للقانون الدولي، بما في ذلك قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة ذات الصلة.

ونأسف لتصاعد أعمال العنف وانعدام الأمن في قطاع غزة والأراضي الفلسطينية المحتلة. وندعو إلى وضع حد لسياسة الاستيطان وهدم المنازل والتشرد، والاحتجاز التعسفي وتقييد حرية التنقل داخل الأراضي، نظرا لعدم شرعيتها. وندعو إسرائيل إلى وضع حد لسياسة التوغل العسكري لما تسببه من ضرر للسكان المدنيين وتؤدي إلى كثير من الضحايا.

ونعرب عن تقديرنا للجهود التي تبذلها وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) في اتخاذ التدابير اللازمة لتحسين فعاليتها ونوعية الخدمات التي تقدمها في ظل الكساد المالي بغية مواصلة تعزيز الحقوق الإنسانية للاجئين الفلسطينيين. ويجب على الأمم المتحدة أن تضمن توفير ميزانية مناسبة لتشغيل الأونروا على النحو اللازم لتمكينها من الاستمرار في أداء مهمتها الإنسانية.

ونعرب في الوقت نفسه عن تقديرنا للعمل الذي تضطلع به اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف ونؤيدها في الوفاء بمهمتها. وندعو إدارة شؤون الإعلام إلى تعزيز فعاليتها في توفير المعلومات المتعلقة بقضية فلسطين. ونشيد بالجهود التي يبذلها موظفو الأمم المتحدة في أداء الأعمال الإنسانية في ظل استمرار النزاع.

وتؤيد فنزويلا الطلب الذي تقدمت به حكومة دولة فلسطين لإنشاء نظام للحماية الدولية للشعب الفلسطيني في الأرض المحتلة وفقا لاتفاقية جنيف الرابعة والقرار ٩٠٤ (١٩٩٤) في ظل استمرار الأعمال العدوانية للسلطة القائمة بالاحتلال في الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية وقطاع غزة، خاصة وأن تلك السلطة لا تزال ترفض الاضطلاع بمسؤوليتها لضمان حماية الفلسطينيين وفقا لاتفاقية جنيف الرابعة.

وأخيرا، نؤكد مجددا دعمنا للتوصل إلى حل عادل ودائم وسلمي لقضية فلسطين، على أساس حل الدولتين وعلى حدود ما قبل عام ١٩٦٧، وأن تكون القدس الشرقية عاصمة لدولة فلسطين المستقلة ذات العضوية الكاملة في الأمم المتحدة، وأن تعيش في سلام مع إسرائيل داخل حدود معلومة ومعترف بها وفقا لجميع قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة.

السيدة لودهي (باكستان) (*تكلمت بالإنكليزية*): بداية، أود أن أعرب عن امتنان وفد بلدي للجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، للعمل الهام الذي تؤديه، علاوة على تقريرها الشامل (A/73/35).

اليوم انقضى واحد وسبعون عاما على اتخاذ القرار ١٨١ (د-٢) الذي ينص على وجود ترتيبات حل الدولتين من قبل الجمعية العامة. ومنذ ذلك الحين لم تشهد مأساة فلسطين

إلا تفاقما. وهي ما تزال قصة للوعود السراب. ولما كان ليل الاحتلال والقمع قد طال مداه، فإنه لم يغدر بآمال وتطلعات أجيال من الفلسطينيين فحسب، بل بذر بذورا لا نهاية لها من الشقاق والعداءات في الشرق الأوسط.

واليوم، يحذر الكثيرون من احتمال انزلاق المنطقة بأسرها إلى دوامة جديدة من العنف. وذلك تقييم محزن ومثير للقلق لأنه يتوخى آلاما ومعاناة جديدة للشعب الفلسطيني. وفي نهاية المطاف، فإن نزاعا يضع السلطة القائمة بالاحتلال في مواجهة شعب محتل، وفيه أحد الطرفين مسلح بالمدافع والأسلحة الحديثة، بينما ليس للطرف الآخر سوى إيمانه وتمسكه بقضيته، ليس سوى استهزاء بحكم طبيعته بجميع قواعد القانون الدولي، لأنه يسعى إلى شرعنة القوة وترجيح كفتها على قوة الحق.

إن قضية فلسطين هي اختبار لالتزامنا الثابت بمبادئ ميثاق الأمم المتحدة، استناداً إلى الكرامة الأصيلة للفرد واحترام حقوق الإنسان الأساسية لجميع البشر، بما في ذلك حقهم في تقرير المصير. إن المأساة الفلسطينية هي فشلنا الجماعي، بوصفنا أعضاء في المجتمع الدولي، في التمسك بهذه المبادئ الأساسية.

وإذ نحتفل بالذكرى السنوية الخامسة والعشرين لاتفاقات أوسلو في هذه السنة، لا تزال المبادئ الأساسية لحل الدولتين تُقوَّضُ وتتفكك بشكل منهجي. وللأسف، يبدو أن العالم قد أصبح معتاداً جداً على وقوع الأحداث الكارثية في الأراضي المحتلة بحيث أن الفشل في التوصل إلى اتفاق سلام يبدو وكأنه أمر عادي جديد. ولكني أود أن أذكّر هذا البرلمان العالمي بأنه لا يوجد شيء عادي بشأن المشقة والألم والمعاناة التي يواجهها الشعب الفلسطيني كل يوم. إنهم شعب يفقد بسرعة بقايا الأمل القليلة التي ربما ما زالت لديهم. وهذا الشعور بالإحباط والجزع قد تفاقم بسبب سلسلة من الأحداث المؤسفة، سأذكر بعضها الآن.

أولها وأكثرها وضوحاً الاستهزاء المهين لقرارات مجلس الأمن والجمعية العامة التي مرّ عليها أمد طويل بشأن وضع القدس. إن قرار بعض الدول بنقل سفاراتها إلى القدس – رغم قرار الجمعية شبه الإجماعي بعدم السماح بذلك – قد أدى إلى زيادة تأجيج الحالة المتقلبة. ثانياً، إن توسيع المستوطنات الإسرائيلية غير القانوني في الأراضي المحتلة يستمر بلا هوادة. ثالثاً، إن الحصار غير القانوني على غزة الذي يخنق حياة مجتمع كان مزدهراً ذات يوم متواصل للسنة الحادية عشرة. رابعاً، كشفت خطط هدم قرية خان الأحمر للبدو مرة أخرى سياسة إسرائيل القديمة العهد للتشريد القسري للفلسطينيين من أراضيهم وضرب الهوية الفلسطينية ووجودهم كشعب في الصميم. خامساً، إن القرار الذي اتخذته إحدى الجهات المانحة الرئيسية بوقف الدعم المالي لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) يقوض الاستدامة الطويلة الأجل لأنشطة الوكالة في الإغاثة، والتي تدعم أكثر من ٥ ملايين من اللاجئين الفلسطينيين. وأخيراً، نشهد الآن محاولات ترمي إلى صرف انتباه المجتمع الدولي بتقديم مشروع قرار إلى الجمعية العامة لا يفيد شيئاً في تمهيد الطريق إلى السلام. ونضم صوتنا إلى أصوات الدول الأعضاء الأخرى في الرفض القاطع لهذه الخطوة، وبالتالي لمشروع القرار.

إننا جميعاً نعرف ما هي ملامح الحل لهذا النزاع الطويل الأمد – تسوية شاملة وسلمية، وإنهاء للاحتلال، وإعمال للحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني، بما في ذلك تقرير المصير والاستقلال، وتحقيق حل الدولتين. إن السبيل الوحيد المستدام لضمان السلام الدائم في الشرق الأوسط هو بقيام دولة فلسطين القادرة على البقاء والمستقلة والمتصلة جغرافيا، على أساس المعايير المتفق عليها دولياً – حدود ما قبل عام ١٩٦٧ – وعاصمتها القدس الشريف. ولا بديل عن ذلك. ولا يزال دور مجلس الأمن بالغ الأهمية لتحقيق هذه الغاية. فذلك لن يؤدي إلا إلى تعزيز مصداقية المجلس من خلال ضمان التنفيذ الكامل والشامل لقراراته التي طال أمدها.

يشكل الاحتلال الإسرائيلي للجولان السوري بعداً خطيراً آخر للنزاع في الشرق الأوسط. فالسياسة الإسرائيلية المتمثلة في السيطرة غير المشروعة على الموارد وتغيير التكوين الديمغرافي والوضع القانوني للجولان السوري المحتل هي تجاهل صارخ لقرارات مجلس الأمن والجمعية العامة. ويمثّل انسحاب قوات الاحتلال من جميع الأراضي العربية، بما في ذلك من لبنان والجولان السوري، أمراً حيوياً للسلام والأمن الدائمين.

وفي الختام، وكما نعلم جميعاً، فإن معاناة الشعب الفلسطيني قديمة قدم الأمم المتحدة نفسها. وقد حان الوقت لوضع حد لهذه المأساة. وقد حان الوقت لتنشيط آمال السلام والتعايش للمنطقة برمتها. وفي حين أن الفلسطينيين ما زالوا يعانون ويتلاشى وطنهم أمام أعيننا، ينبغي للمجتمع الدولي ألا يظل صامتاً لفترة أطول. وإن بلدي، باكستان، من جانبها لا تزال ثابتة في التزامها الثابت بقضية فلسطين.

السيد الرويعي (البحرين): سيدتي الرئيسة، يطيب لنا أن نتقدّم بجزيل الشكر إلى رئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، سعادة السيد شيخ نيانغ، الممثل الدائم للسنغال، وإلى كافة أعضاء اللجنة على تقريرهم الوارد في الوثيقة A/73/35، وجهودهم الرامية لتمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة حقوقه غير القابلة للتصرف، أسوة بباقي شعوب العالم.

لا تزال القضية الفلسطينية التي مرّ أكثر من ٧٠ عاماً عليها دون حل، بالرغم من اتخاذ العديد من قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة في هذا الشأن. ولا يزال تحقيق السلام في الشرق الأوسط مرتبطاً بشكل أساسي بقيام دولة فلسطين المستقلة وعودة اللاجئين. وفي هذا السياق، نشير إلى تقرير اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف الذي طالب السلطة القائمة بالاحتلال بالتقيد بالتزامها بحماية المدنيين الخاضعين لسيطرتها، وفقاً للقانون الدولي، ودعا إلى إنهاء الحصار غير القانوني المفروض على قطاع غزة.

لقد أكد معالي الشيخ أحمد بن محمد آل خليفة، وزير خارجية مملكة البحرين، في رسالته التي وجهها إلى اللجنة بمناسبة اليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني، على موقف مملكة البحرين الثابت تجاه القضية الفلسطينية. وأقتبس منها ما يلي:

”نجدد دعم مملكة البحرين الدائم بقيادة حمد بن عيسى آل خليفة، ملك مملكة البحرين، لحقوق الشعب الفلسطيني المشروعة والتاريخية غير القابلة للتصرف، وعلى رأسها حقه في إقامة دولته المستقلة، وعاصمتها القدس الشرقية، على حدود ٤ حزيران/يونيه ١٩٦٧، وفقاً لحل الدولتين وقرارات الشرعية الدولية ومبادرة السلام العربية.“

وإننا نجدد التذكير بمسؤوليتنا جميعاً، كمجتمع دولي، تجاه هذا الشعب وقضيته العادلة، وضرورة حلّها وخاصة بعد أن بلغت معاناته حداً غير مسبوق يستوجب الوقوف معه في محنته التي طال أمدها، والتي يحمل استمرارها تهديداً خطيراً على الاستقرار والسلم، ليس في منطقة الشرق الأوسط فحسب بل على المستوى الدولي بشكل عام.

فتدهور الوضع في الأرض الفلسطينية المحتلة، واستمرار إسرائيل في سياساتها المرفوضة بتهجير الفلسطينيين، والاستخدام المفرط وغير المبرر للقوة، ومصادرة الأراضي، وإقامة المستوطنات غير الشرعية وغيرها من الممارسات الخطيرة تشكل انتهاكات صارخة لميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان واتفاقيات جنيف، وهو ما يوجب على المجتمع الدولي ممارسة الضغط على إسرائيل للتوقف فوراً عن تلك الممارسات وتنفيذ قرارات الشرعية الدولية.“

ونودّ أن نشيد بالجهود التي تبذلها وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، في توفير التعليم والخدمات الأساسية التي لطالما ساهمت في تحسين

أوضاع اللاجئين الفلسطينيين، مؤكدين على أهمية مواصلة دعم الأونروا لتضطلع بمهامها على أحسن وجه.

وفي الختام، تستلزم أي تسوية للنزاع الفلسطيني – الإسرائيلي حلولاً أساسية كتلك التي تتيحها مبادرة السلام العربية.

وتدعو مملكة البحرين المجتمع الدولي إلى ضرورة تضافر الجهود من أجل حصول الشعب الفلسطيني على حقوقه غير القابلة للتصرف، وعودة اللاجئين الفلسطينيين لوطنهم، وتحقيق سلام عادل وشامل وفقا لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، بما في ذلك قرارات مجلس الأمن المتصلة بهذا الشأن، بشأن حل الدولتين، لينعم جميع من في المنطقة بالاستقرار والسلام.

السيدة مدللي (لبنان): بداية، أود أن أشكر سفير السنغال، رئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف على عمله وجهده. كما أشكر جميع أعضاء اللجنة على دعمهم للشعب الفلسطيني.

نجتمع اليوم، كما في كل سنة، لبحث مسألة فلسطين ولتجديد التأكيد على أن هناك حقوقا للشعب الفلسطيني هي غير قابلة للتصرف وغير خاضعة لمرور الزمن. هي حقهم علينا في الوجود والحياة وإقامة دولتهم على أرضهم، وبتحمل مسؤولياتنا تجاه قضية مستمرة منذ أكثر من سبعة عقود حتى أنها أصبحت قضية مجتمع دولي بأسره. هي حقهم علينا بإعادة السلام إلى مدينة السلام.

عقود مرت وفلسطين لا تزال بندا على جدول أعمالنا بدون حل أو أفق للحل، بالرغم من عشرات القرارات الدولية والمبادرات وجولات المفاوضات.

إن لبنان، الذي يثمن ما قامت به منظمة الأمم المتحدة من أجل تلبية حقوق الشعب الفلسطيني، يتفق معك، سيدتي الرئيسة، على أن الحاجة إلى التضامن مع الشعب الفلسطيني هي اليوم أكثر إلحاحا من أي وقت مضى. وهو يؤكد على التزامه بمساعدة الشعب الفلسطيني ومساندته في حقه بممارسة حريته وتقرير مصيره، لأن المرحلة التي تمر بها المسألة الفلسطينية اليوم هي الأخطر على الإطلاق منذ بداية النزاع.

كلنا يعلم كم هو مؤسف الوضع في الشرق الأوسط وفي فلسطين اليوم، حيث نرى السلام أبعد ما يكون عن واقع المعاناة اليومية لشعب بكامله يرزح تحت وطأة الاحتلال، وفي ظل متغيرات دولية تعزز توجها مقلقا. فالجانب الفلسطيني والعربي يرى في ما يجري تهديدا منهجيا لأسس السلام التي وضعت بإجماع دولي تحت قبة هذا المبنى، منذ القرار ١٨١ (د-٢) الذي دعا إلى إقامة دولة فلسطينية، والقرار ٣٢٣٦ (د-٢٩) الداعي إلى حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني، ومرورا بعشرات القرارات التي دعت إلى الانسحاب الإسرائيلي من الأراضي العربية المحتلة إلى خط ٤ حزيران/يونيه ١٩٦٧ (القراران ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣))، ووقف بناء المستوطنات المخالفة للشرعية الدولية والقانون الدولي.

إن جميع هذه القرارات، التي تشكل الأساس القانوني والشرعي لحل سياسي للنزاع، وتوفر الأرضية لحل عادل وشامل ودائم يكفل العيش بسلام لكل شعوب المنطقة، يجري التعامل معها اليوم على أنها حبر على ورق وبالإمكان إزالتها بممحاة التجاهل وعدم الاعتراف بالحقوق المشروعة، ووصولا إلى محاولة إلغائها بالكامل، مما يزيد من الإحباط واليأس. كل هذا يجري بينما تزداد الأوضاع سوءا على الأرض، ويتم اتخاذ إجراءات وسياسات أحادية الجانب في محاولة لإنهاء مسائل الحل النهائي، وفي مخالفة واضحة للشرعية الدولية. فقد جاء الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل، من بعض الدول، ونقل سفاراتها إلى القدس ليهدد كل أمل متبق في السلام، لأن القدس هي من أهم مسائل الحل النهائي.

كم هي قاسية محاولات قطع المساعدات ووقف التمويل عن وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين

في الشرق الأدنى (الأونروا) وتهديد حياة اللاجئين الفلسطينيين ومستقبلهم، في حين أن المطلوب هو مساندة هذه الوكالة ودعمها في تأدية الخدمات الإنسانية والتعليمية والصحية لملايين الاجئين الفلسطينيين. أما المستوطنات التي اعتبرتها عشرات القرارات الدولية غير قانونية، والتي تشكل أكبر عقبة أمام السلام، فهي تزداد نموا أسرع من أي وقت مضى، وتقطع أوصال الأراضي الفلسطينية المحتلة، وتهدد حلم الشعب الفلسطيني بدولة مستقلة عاصمتها القدس الشرقية.

وفي غزة – هذا السجن الكبير – يعيش حوالي مليوني إنسان، بعد ١٢ سنة من الحصار، ظروفا إنسانية قاسية، ووضعا خانقا يهدد بالانفجار في أي لحظة. فهناك – حيث ٩٥ في المائة من المياه غير صالحة للشرب، والبطالة هي الأعلى في العالم – يتعرض أهالي القطاع للقتل بالذخيرة والرصاص الإسرائيلي الحي، مما أدى إلى قتل المئات وجرح الآلاف من المتظاهرين المدنيين. إن كل هذا يحتم علينا، أكثر من أي وقت مضى، أن نعود إلى رشد طريق السلام، ورشد مبادرة السلام العربية، وتنفيذ قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة.

إن الدول العربية قالت كلمتها في القمة العربية في بيروت عام ٢٠٠٢، حيث آثرت طريق السلام لكل شعوب المنطقة كخيار استراتيجي، وطلبت من إسرائيل أن تعلن أن السلام هو خيارها الاستراتيجي أيضا. لقد قدمت المبادرة العربية معادلة بسيطة وعادلة، وأقتبس هنا: ”انسحاب إسرائيل الكامل من الأراضي العربية المحتلة حتى خط ٤ حزيران/يونيه ١٩٦٧، وقيام دولة فلسطينية عاصمتها القدس الشرقية، وإيجاد حل عادل لقضية اللاجئين يتفق عليه، مقابل اعتبار النزاع العربي الإسرائيلي منتهيا، والدخول في اتفاقية سلام بينها وبين إسرائيل، مع تحقيق الأمن لجميع دول المنطقة، وإنشاء علاقات طبيعية في إطار هذا السلام الشامل“.

ستة عشر عاما مضت على المبادرة العربية، ولا يبدو أن إسرائيل قد اتخذت قرارها الاستراتيجي بالسلام، بل لا تزال تستخدم سطوة القوة وكأن ذلك سيجلب الأمن والسلام. فلنذهب إلى معالجة جذور النزاع بدلا من التلهي بإيجاد طرق جديدة للتهرب من الاعتراف بأن الوضع الحالي لا يمكن أن يستمر وغير قابل للحياة. فكما قال مارتن لوثر كينغ: ”إن الظلم في أي مكان هو تهديد للعدالة في كل مكان“.

السيد وو هايتاو (الصين) (*تكلم بالصينية*): إن القضية الفلسطينية هي السبب الجذري للحالة في الشرق الأوسط وتؤثر على الاستقرار الطويل الأجل والازدهار والتنمية في بلدان المنطقة. ويشكل التوصل إلى حل عادل وشامل للقضية الفلسطينية في وقت مبكر تطلعا مشتركا يعود بالنفع على الشعب الفلسطيني وشعوب المنطقة، ويسهم في تحقيق السلام والاستقرار العالميين.

ولا تزال العلاقات بين فلسطين وإسرائيل في الوقت الحاضر متوترة وهشة وتطورات الحالة مثيرة للقلق. ويستمر بناء المستوطنات وهدم منازل الفلسطينيين بلا هوادة ويهدد تحقيق الحل القائم على وجود دولتين. أما الحالة الإنسانية والأمنية الخطيرة في قطاع غزة، بما في ذلك العديد من الضحايا المدنيين، فتضر بالسلام الإقليمي وعملية السلام. لا يمكن القضاء على العنف بمزيد من العنف. وينبغي للأطراف المعنية أن تمارس ضبط النفس لتجنب المزيد من التصعيد.

وينبغي أن تنفذ قرارات الجمعية العامة بشأن حماية المدنيين الفلسطينيين تنفيذا كاملا. وينبغي للأطراف المعنية أن ترفع الحصار المفروض على غزة بأسرع ما يمكن. وينبغي أن يضاعف المجتمع الدولي دعمه لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، وأن يتبنى منظورا طويل الأجل، وأن يعمل معا على إعادة القضية الفلسطينية مرة أخرى إلى مسار السعي لإيجاد حل عن طريق التفاوض.

أولا، فإن الحل القائم على وجود دولتين هو السبيل الوحيد لإيجاد حل للنزاع الفلسطيني – الإسرائيلي. وينبغي

للمجتمع الدولي أن يظل ملتزما بالعمل على أساس قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، ومبدأ الأرض مقابل السلام، ومبادرة السلام العربية، والتوصل إلى حل شامل وعادل ودائم للقضية الفلسطينية عن طريق التفاوض.

وينبغي لجميع الأطراف المعنية أن تنفذ قرار مجلس الأمن ٢٣٣٤ (٢٠١٦) تنفيذا كاملا وأن توقف فورا جميع الأنشطة الاستيطانية في الأراضي المحتلة وأن تتخذ التدابير اللازمة لمنع العنف ضد المدنيين.

ثانيا، ينبغي للمجتمع الدولي أن يبقى متحدا وأن يُظهر شعورا متزايدا بالإلحاح والمسؤولية وأن يشرع في جولة جديدة من جهود السلام. وينبغي لجميع الأطراف العمل على تحقيق نفس الهدف والإحجام عن أي أعمال أو أقوال يمكن أن تؤدي إلى تفاقم الحالة وتفادي اتخاذ أي تدابير انفرادية من شأنها أن تقوض الثقة. ومن أجل تهيئة الظروف اللازمة لاستئناف الحوار، ينبغي للأطراف التي لديها تأثير كبير في الشرق الأوسط أن تضطلع بدور بناء وأن تستكشف آليات جديدة للوساطة وأن تكسر الجمود الحالي في محادثات السلام الفلسطينية – الإسرائيلية.

ثالثا، إن الوضع النهائي للقدس مسألة أساسية للمضي قدما في عملية السلام في الشرق الأوسط. فهذه المسألة معقدة وحساسة وتؤثر على مستقبل حل الدولتين، فضلا عن السلام والهدوء على الصعيد الإقليمي. وينبغي لجميع الأطراف أن تتوخى الحذر عند التعامل مع المسائل ذات الصلة، وأن تتجنب فرض حلول يمكن أن تؤدي إلى مواجهات جديدة. وينبغي أن تسعى جميع الأطراف جاهدة للتوصل إلى حل متوازن عن طريق المفاوضات المستندة إلى قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن ذات الصلة والإجماع الدولي.

تتسم القضايا الساخنة في الشرق الأوسط بالتعقيد والتشابك في الوقت الحاضر. فالنزاعات والمواجهات مستمرة والتطورات على أرض الواقع تبعث على القلق. وينبغي لنا أن نعتبر السلام والحياد والروح البناءة والشمول طريقة التعامل مع القضايا الساخنة في الشرق الأوسط.

أولا، يتعين علينا أن نلتزم بالبحث عن حل سياسي وأن نعزز الحوار والتفاوض وأن نتجنب حدوث حلقة مفرغة من العنف. وثانيا، من الضروري الالتزام بمبدأ الإنصاف وعدم التوصل إلى حل توفيقي بالإكراه. وينبغي لنا أن نحول الاستقرار إلى سلام دائم وليس مجرد فترات استراحة وسط الاضطرابات. وثالثا، يتعين علينا السيطرة على الوضع بطريقة بناءة، مع مراعاة تاريخه وواقعه، وأن نعزز تدريجيا اتجاها عاما يتم من خلاله احتواء الفوضى. ورابعا، ينبغي أن نراعي الحقوق والمصالح المشروعة لجميع الأطراف وأن نتجنب الدخول في ترتيبات حصرية، وأن ننشئ بدلا من ذلك إطارا إقليميا مفتوحا ومستقرا للسلام.

إن الصين شريك وصديق مخلص للشعب الفلسطيني وداعم قوي للسلام بين فلسطين وإسرائيل. وتؤيد الصين وتعزز بقوة عملية السلام في الشرق الأوسط والقضية العادلة للشعب الفلسطيني من أجل استعادة حقوقه الوطنية المشروعة وإقامة دولة فلسطين مستقلة ذات سيادة كاملة، على أساس حدود عام ١٩٦٧، وعاصمتها القدس الشرقية. ونؤيد أيضا إدماج دولة فلسطين في المجتمع الدولي.

وقد بعث الرئيس الصيني شي جين بينغ أمس برسالة تهنئة خاصة بمناسبة الاحتفال باليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني، حيث أعرب عن دعمه لفلسطين. وستتابع الصين اقتراح الرئيس شي جين بينغ المؤلف من أربع نقاط لتشجيع التوصل إلى تسوية سياسية للقضية الفلسطينية، وستواصل العمل مع المجتمع الدولي للاضطلاع بدور إيجابي وبناء في تحقيق السلام في الشرق الأوسط.

السيد هاتريم (النرويج) (*تكلم بالإنكليزية*): ما انفكت النرويج شريكا ثابتا في تعزيز السلام والأمن في الشرق الأوسط طوال عقود. والتزامنا بالمساعدة على تحقيق حل الدولتين ثابت.

وقد طال انتظار صدور قرار شامل يتناول مسائل الوضع النهائي ويلبي تطلعات الشعبين. وحل الدولتين هو الحل الوحيد القادر على تحقيق السلام والأمن الدائمين لكلا الطرفين.

ونحن نشعر بقلق عميق إزاء الوضع الهش في غزة وفي محيطها. وقد شهدت الفترة من ١١ إلى ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر بعضا من أشرس حوادث تبادل إطلاق النار منذ نزاع غزة في عام ٢٠١٤. ويجب على جميع الأطراف الحيلولة دون مزيد من تصعيد العنف وبذل جهد جدي لتحقيق استقرار الحالة.

وقد ترأست النرويج اجتماعا وزاريا لمجموعة المانحين الدوليين إلى فلسطين – لجنة الاتصال المخصصة لتنسيق المساعدة الدولية المقدمة إلى الشعب الفلسطيني – في نيويورك في ٢٧ أيلول/سبتمبر. ورحب المشاركون بحزمة الأمم المتحدة للمساعدات الإنسانية لغزة، ودعوا إلى تنفيذها على وجه السرعة، بالتنسيق مع السلطة الفلسطينية. وتدعم النرويج بقوة تلك الجهود وستقدم مساعدة إضافية إلى الأمم المتحدة.

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد باسولس ديلغادو (إسبانيا).

كما دعا اجتماع لجنة الاتصال المخصصة إلى اتخاذ إجراءات عاجلة للتخفيف من المخاطر على الاقتصاد الفلسطيني. وأدى مزيج من الانخفاض الكبير في تبرعات الجهات المانحة والخسائر الكبيرة في الإيرادات الناجمة عن تسرب الإيرادات المالية واستمرار القيود المفروضة على وصول الفلسطينيين وتنقلهم إلى تراجع خطير في الاقتصاد الفلسطيني في عام ٢٠١٨. وهناك خطر أن يحدث مزيد من التدهور في العام المقبل ما لم تُعالج المسائل المالية المتبقية بين الطرفين.

تواجه غزة تحديات جسيمة اقتصادية وإنسانية واجتماعية. ووصول المساعدة الإنسانية دون معوقات إلى غزة أمر مهم بالنسبة للسكان المحليين ولتحقيق الاستقرار الإقليمي. وهناك حاجة ملحة إلى تحسين فرص الحصول على المياه النظيفة والطاقة وإيجاد فرص العمل وزيادة حركة السكان والبضائع من قطاع غزة واليه. ونرحب باستئناف إيصال الوقود إلى محطة توليد الكهرباء في غزة منذ تشرين الأول/أكتوبر، مما أدى إلى زيادة كبيرة في كمية الكهرباء المتاحة للسكان.

وتتحمل حركة حماس جانبا كبيرا من المسؤولية عن الحالة المتردية في غزة. فالسلطة الفلسطينية والمجتمع الدولي، وليس حماس، هما من يقدمان المساعدة إلى سكان غزة. ونؤيد الالتزام المصري بتيسير المصالحة الفلسطينية، وكذلك جهود السلطة الفلسطينية الرامية إلى إعادة سيطرتها في غزة وإعادة توحيد فلسطين تحت سلطة شرعية واحدة. وعلى الرغم من ذلك، فمن غير المجدي التوقف عن دعم غزة ماليا، وهو أمر من شأنه زيادة إفقار السكان. ويجب على إسرائيل، من جانبها، أن ترفع القيود الواسعة النطاق المفروضة على حركة الأشخاص والبضائع من غزة وإليها.

وتظل وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) منظمة لا غنى عنها للفئات الأكثر ضعفا من اللاجئين الفلسطينيين. فالمنظمة تقدم خدمات أساسية وتسهم في الاستقرار الإقليمي. ويجب على الجهات المانحة أن تظل ملتزمة بدعم الأونروا، لا سيما فيما تواجه المنظمة فترة صعبة جدا من الناحية المالية.

إن التطورات التي وقعت مؤخرا في القدس الشرقية والضفة الغربية، بما في ذلك قرار هدم قرية الخان الأحمر، تشكل مصدر قلق بالغ. ونرحب بإعلان إسرائيل في ٢١ تشرين الأول/أكتوبر أنها ستقوم بتأخير هدم الخان الأحمر. فموقع الخان الأحمر ذو أهمية استراتيجية للحفاظ على وحدة الدولة الفلسطينية المقبلة.

السيد بحر العلوم (العراق): السيد الرئيس، في البدء، أتوجه بالشكر لإدارتكم أعمال هذه الجلسة. وأتوجه بالشكر كذلك للجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير

القابلة للتصرف، متمثلة في رئيسها وأعضائها، على تقريرهم (A/73/35)، وعلى جهودهم الحثيثة التي يبذلونها في سبيل الدفاع عن حقوق الشعب الفلسطيني الشقيق.

وبهذه المناسبة، في ذكرى اليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني، وجه فخامة رئيس جمهورية العراق، الدكتور برهم صالح، رسالة إلى سعادة رئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف.

”السلام عليكم ورحمة الله وبركاته. أحييكم باسم العراق بمناسبة ذكرى اليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني الصامد والقوي العزيمة والأمل في السلام وفي المستقبل، على رغم ما عاناه من قهر وظلم وسلب متواصل لأبسط حقوقه لا سيما حقه المشروع في العيش بكرامة وسلام في دولة مستقلة على أرضه، تعبر عن هويته الوطنية وآماله وتطلعاته السياسية والإنسانية.

”وإذ نجدد نيابة عن الشعب العراقي مشاعر التضامن مع هذا الشعب الشقيق، نؤكد حرصنا الثابت على المساهمة في تعريف العالم بالأهمية التاريخية لهذا الاحتفال السنوي المتزامن مع ذكرى إصدار الأمم المتحدة للقرار ١٨١ (د-٢) لعام ١٩٤٧، الخاص بتقسيم فلسطين والذي يمثل اعترافا ثابتا بمسؤوليتها الخاصة عما لحق بالشعب الفلسطيني من اضطهاد وضرر طوال ما يقارب ٧١ عاما، كما يمثل اعترافا قانونيا بعدالة قضيته والتزام المجتمع الدولي بوجوب نيل الشعب الفلسطيني حقوقه المشروعة، تنفيذا لقرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة وتتويجا لمسيرة كفاحه العادل من أجل تقرير مصيره بنفسه ولزوم إنهاء الاحتلال الإسرائيلي لأرضه ووطنه.

”وبهذه المناسبة، فإن جمهورية العراق، التي ساندت على الدوام قضية الشعب الفلسطيني ونضاله العادل من أجل حقوقه المشروعة، تنظر الآن بقلق حيال المعاناة الإنسانية التي ما زال يرزح تحتها جراء استمرار الحكومة الإسرائيلية في تجاهل القرارات الدولية ومواصلتها أعمال القصف العشوائي وهدم المنازل والاستيلاء على الأراضي في الضفة الغربية المحتلة وغزة واستباحة أماكن العبادة والمدارس أحيانا، فضلا عن إجراءات الاعتقال الإداري، فيما تواصل إسرائيل سياستها التوسعية في بناء المستوطنات في عمق المدن والقرى الفلسطينية في الضفة الغربية، بما فيها مدينة القدس الشرقية، وغيرها من الإجراءات الهادفة إلى تقويض فرص تحقيق السلام وإحباط جهود المجتمع الدولي الرامية لتمكين الشعب الفلسطيني من إقامة دولته المستقلة أسوة ببقية شعوب العالم

”وإذ تجدد جمهورية العراق، في هذا اليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني، موقفها الثابت بأن الحل العادل والشامل للقضية الفلسطينية لا يأتي إلا بإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة كاملة الحقوق على خطوط ٤ حزيران/يونيه ١٩٦٧ وعاصمتها القدس الشريف، وذلك وفقا لمبادرة السلام العربية وعلى أساس الشرعية الدولية، وتحث على العمل على تنفيذ ما نصت عليه الاتفاقيات الدولية وميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، خاصة اتفاقية جنيف الرابعة، وترفض أي خطوة مخالفة للقانون الدولي بشأن القدس، فإنها تدعو دول العالم التي لم تعترف بعد بالدولة الفلسطينية، وفي مقدمتها بعض الدول الأوروبية، إلى الاعتراف العاجل بدولة فلسطين كما فعلت مملكة السويد في عام ٢٠١٤، وإلى دعم تطلعات وطموحات الشعب الفلسطيني الشقيق في بلوغ حقوقه المشروعة، لما في ذلك من أثر بالغ على تعزيز الأمن والاستقرار والسلام في منطقة الشرق الأوسط.

”وفيما تعرب جمهورية العراق عن إدانتها الشديدة لكل الاعتداءات الإسرائيلية على الأراضي الفلسطينية،

وتؤكد دعمها للسلطة الوطنية الفلسطينية وتضامنها مع الشعب الفلسطيني وتدعو الدول العربية والمجتمع الدولي إلى دعم جهود السلطة الوطنية الفلسطينية في مواجهة التداعيات السلبية للاحتلال الإسرائيلي على جهود التنمية الاجتماعية والاقتصادية في الأراضي المحتلة والقدس الشريف، والتي تكلفها خسائر سنوية بالغة، وإلى ضرورة الدعم الكامل لوكالة الأونروا لما تلعبه من دور في مساعدة اللاجئين الفلسطينيين، فإنها تدعو أيضا كل الأشقاء الفلسطينيين إلى مواصلة الحوار الديمقراطي والمسعى التوافقي من أجل تحقيق المصالحة البناءة وتعميق الوحدة الفلسطينية، باعتبارها عماد الدفاع عن حقوقهم المشروعة‘‘.

السيد بيرموديس ألباريس (أوروغواي) (*تكلم بالإسبانية*): بينما نحتفل مرة أخرى باليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني، ننضم إلى أعضاء المنظمة الآخرين في الإعراب عن الأمل في أن نشهد قريبا السلام المنشود بشدة في الشرق الأوسط، بما يتيح لأبناء هذا الشعب ممارسة حقهم المشروع في أن يكونوا جزءا من دولة فلسطينية مستقلة وذات سيادة.

ونحتفل اليوم بالذكرى السنوية الحادية والسبعين لاتخاذ الجمعية العامة للقرار ١٨١ (د-٢)، الذي نص على تقسيم فلسطين وإقامة دولتين – إحداهما عربية والأخرى يهودية. وبفضل الزخم المتولد عن هذا الإجراء القانوني الدولي الذي بادرت به المنظمة، تمكنت إسرائيل وفلسطين من توحيد هويتيهما وحقوقهما والتزاماتهما بوصفهما دولتين وكيانين قانونيين يعترف بهما المجتمع الدولي. ومما يؤسف له أن هذه الفكرة سرعان ما وأدتها طبول الحرب ولم يتسن تقسيم فلسطين تمشيا مع الخطة الأصلية، وهو الأمر الذي ندرك جميعا عواقبه.

وقد أيدت أوروغواي هذا الحل وواصلت منذ ذلك الحين تقديم دعمها القوي والثابت لهذا الحل، اقتناعا منها بأنه سيتيح لإسرائيل وفلسطين العيش معا في سلام داخل حدود آمنة. واليوم، فإن أوروغواي تود أن تؤكد مجددا مرة أخرى دعمها لحق إسرائيل وفلسطين في العيش في سلام داخل حدود آمنة ومعترف بها في مناخ من التعاون المتجدد، بمنأى عن أي خطر أو عمل يخل بهذا السلام. وبالمثل، تؤكد أوروغواي مجددا دعمها لحل قيام دولتين مستقلتين، لأننا نعتقد أنه الخيار الوحيد الذي من شأنه أن يسمح بالتعايش السلمي بين إسرائيل وفلسطين. ولا توجد خطة بديلة ولن يكون هناك أبدا خطة من هذا القبيل.

ترتبط أوروغواي بعلاقات صداقة عميقة مع دولة إسرائيل وكذلك مع الدولة الفلسطينية، التي يمثل إدماجها بصورة كاملة في المنظمة وممارسة شعبها لحقه في تقرير المصير، النتيجة المنطقية لكامل العملية التي شرعت فيها على طريق تأكيد مركزها بوصفها دولة كاملة – ليس دولة كاملة فحسب، ولكن أيضا دولة مسؤولة، قادرة على القضاء تماما على الإرهاب على أراضيها وكذلك إنهاء التحريض عليه وتمجيده، وعلى العيش في سلام مع دولة إسرائيل والدول الأخرى في المنطقة.

كانت أوروغواي من أوائل الدول التي اعترفت بدولة إسرائيل، وبعد ذلك، عندما أدركنا أنه لم يعد من الممكن تأجيل هذه العملية غير المكتملة، إعترفنا بدولة فلسطين. ومن الضروري للمجتمع الدولي أن يكثف بذل جهوده لدعم هذه العملية وأن يشجع الطرفين على العودة إلى طاولة المفاوضات بغية التوصل إلى حل سلمي وعادل وقابل للتفاوض ودائم، وفقا للقانون الدولي، يأخذ مصالح كلا الطرفين بعين الاعتبار. ولتحقيق ذلك الهدف، يجب على الطرفين الامتثال لالتزاماتها المترتبة عليهما بموجب القانون الدولي والامتناع عن اتخاذ قرارات انفرادية تعرقل الحوار. هناك حاجة إلى إشارات سياسية واضحة لكسر الحلقة المفرغة للخلاف والعنف.

وللأسف، رغم المبادرات المتعددة الأطراف والإقليمية والانفرادية لإنهاء الصراع، فإننا لا نزال بعيدين عن التوصل

إلى حل سلمي ومقبول من الطرفين. ولهذا السبب، ورغم أن استئناف المفاوضات المباشرة قد يستغرق بعض الوقت، فإننا نشجع الطرفين على القيام بذلك من أجل تجنب استمرار الشلل والجمود الذي شهدناه لسنوات عديدة.

ولا تزال أوروغواي قلقة إزاء التصميم المستمر للسلطات الإسرائيلية على بناء مستوطنات سكنية في الأراضي المحتلة، والاستيلاء على الأراضي وهدم منازل الفلسطينيين. ونحن نحث إسرائيل على إنهاء هذه الممارسات. إن المستوطنات غير قانونية بموجب القانون الدولي وتتعارض مع توصيات قرارات المجموعة الرباعية للشرق الأوسط ومجلس الأمن. إننا نشعر بالقلق من أنه إذا استمر الاتجاه الحالي، فإن الحل القائم على دولتين لن يكون قابلاً للتنفيذ. وسيصبح أي استيلاء على الأراضي، أو ممارسة لسيادة يساء فهمها، باطلا، إذا كان الثمن هو السلام واستمرار فزع ومعاناة شعوب المنطقة.

وتؤكد أوروغواي من جديد استعدادها لمواصلة العمل على تنشيط عملية السلام من خلال جميع المبادرات القائمة لكسر الجمود الراهن السائد وبالتالي تحقيق تقدم في مفاوضات السلام. لقد حان الوقت للشروع في التغلب على الكراهية والتحريض والإحباط وخيبة الأمل، التي تؤثر على حكومتي وشعبي فلسطين وإسرائيل.

واليوم، كما كان الحال قبل أكثر من سبعين عاماً، لا يزال المجتمع الدولي، الذي كان مدركاً لهذا الحل ومفضلاً له، ينتظر تنفيذه بفارغ الصبر. إننا نشعر بالإحباط لتجاهل الزعيمين المسار الذي تم تحديده لهما بحسن نية باعتباره أكثر الحلول قابلية للتطبيق من أجل التوصل إلى حل مقبول من الطرفين وإنهاء هذا الصراع الطويل والمعقد والتاريخي. ونحثهما مرة أخرى على العودة إلى طاولة الحوار.

السيدة كريسنامورثي (إندونيسيا) (*تكلمت بالإنكليزية*): عقب الاحتفال أمس باليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني، يعرب وفد إندونيسيا عن تقديره للجمعية العامة لمواصلة سعيها لصون الحقوق غير القابلة للتصرف للفلسطينيين.

إننا نجتمع هنا كل عام بهذه المناسبة لإعادة التعبير عن تضامننا مع إخواننا وأخواتنا الفلسطينيات، ونقوم بذلك العام تلو الآخر. وأضحى ذلك أمرا روتينيا، لدرجة يبدو فيها للأسف أنه يهدف الآن إلى الحفاظ على آمال السكان الفلسطينيين، أكثر من السعي إلى إيجاد حل للمشكلة. ويزداد الأمر كذلك بالنظر إلى الانتهاكات المستمرة للقانون الدولي من جانب السلطة القائمة بالاحتلال، مع مجلس الأمن، المكلف بصيانة السلم والأمن الدوليين، والذي يبدو أنه عاجز بشكل متزايد.

وتذكّرني هذه الحالة بكلمات المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٦٧، الذي وصف الحالة بأنها نوع من الاحتلال أو الضم الدائم. إن جميع أجهزة الدولة التابعة للسلطة القائمة بالاحتلال، سواء كانت برلمانية أو قضائية أو وكالات أمنية، تعرض وتنشر مختلف الأساليب السلبية وتنتهك القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة كما تشاء. إن سياسة الاستيطان التي تنتهجها قوة الاحتلال، إلى جانب استمرار بناء الجدار العازل، وتشريد الفلسطينيين واستخدام العنف، من بين أمور أخرى، تعبر كلها بوضوح عما تطمح إليه، ولكن أيضا بأنه ليس لها أي مصلحة في إحلال السلام أو التوصل إلى حل.

وترى إندونيسيا أنه على السلطة القائمة بالاحتلال أن تفهم أن تلك السياسات، وكذلك الجهود الرامية إلى تغيير التركيبة الديموغرافية والوضع القانوني والطابع القانوني للأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، لا يمكن أن تسفر عن تحقيق السلام ولا الأمن. ونعرب مرة أخرى عن أسفنا لفشل الأمم المتحدة في وقف مثل هذه الأعمال غير القانونية الموجهة ضد الشعب الفلسطيني وحماية المدنيين الأبرياء الذين يتعرضون لوحشية إسرائيل وعدم اكتراثها.

ونؤكد مجددا أنه لا يمكن تحقيق السلام إلا إذا احترمت البلدان التزاماتها المترتبة عليها بموجب القانون الدولي والتزاماتها بموجب قرارات مجلس الأمن، والتزمت بعملية متعددة الأطراف تهدف إلى تنفيذ رؤية الدولتين. وإذا استندنا في أحكامنا إلى حكم القانون والعدالة، فمن الواضح أنهما تنصان على حل قانوني، ناهيك عن دعم العديد من قرارات مجلس الأمن والفتوى الصادرة عن محكمة العدل الدولية لذلك الحل.

وفي هذا الصدد، ندعو الدول الأعضاء التي لم تقم بذلك بعد إلى الاعتراف بدولة فلسطين ودعم الجهود الرامية إلى إنهاء الاحتلال واستعادة الحقوق الأساسية للشعب الفلسطيني. ولا يمكننا توقع التوصل إلى حل عادل بدون التعامل مع الطرفين على قدم المساواة. والحقيقة المحزنة التي نشهدها الآن هي حل الدولة الواحدة، لأن أداء مجلس الأمن يؤخر للغاية قضية العدالة وتوقعات العالم. ونحث جميع الدول على إدراك خطر تأخير تحقيق حل الدولتين. إننا نحث إسرائيل على رفع الحصار غير القانوني وغير الإنساني الذي تفرضه على قطاع غزة، حيث تدهورت جميع جوانب الحياة وتحول الوضع إلى كارثة إنسانية.

إن إندونيسيا تدين جميع أعمال العنف المرتكبة ضد المدنيين، ونحذر من أن ما تقوم به السلطة القائمة بالاحتلال تجاه شعب غزة عقاب جماعي يشكل انتهاكا صارخا للقانون الدولي. وعلينا أن نتذكر مبدأ أن تعاملنا مع الآخرين هو الذي يحدد طريقة تعاملهم معنا.

وتؤكد إندونيسيا دعمها الثابت للفلسطينيين والاعتراف بهم. ويسعدنا أن نقدم دعمنا الكامل لجميع القرارات ذات الصلة، التي نعتبرها متوازنة ومصممة بشكل جيد. ونحن نرفض أي محاولة لصرف انتباهنا عن السبب الأساسي لهذه القضية، وهو الاحتلال. ولا ينبغي تناول أي مسألة أو جانب بشكل منفصل. ويجب أن يتجلى الهدف النهائي في إنهاء الاحتلال وجعل الشعب الفلسطيني يتمتع بجميع حقوقه غير القابلة للتصرف.

السيد طايل (مصر): دخل الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية، السيدة الرئيسة، عامه الـ٥١. وعلى الرغم من أن الاحتلال بطبيعته المتعارف عليها هو إجراء مؤقت، فإن هذا الحال الاحتلال بالذات يتجه بخطى ثابتة نحو وضع شبه دائم، يغذي استمرار صراع هو الأقدم والأكثر خطورة في الشرق الأوسط، ويقضي على أفق التعايش في المنطقة.

إن ما ظل المجتمع الدولي يطالب به على الدوام، هو حسم القضية الفلسطينية بما يتناغم مع الحق الشرعي للفلسطينيين في تقرير مصيرهم، وفقا لميثاق الأمم المتحدة، مع تحقيق تطلعات الشعبين الفلسطيني على حد سواء في العيش بسلام في دولتين مستقلتين تعيشان جنبا إلى جنب، وعلى أساس قرارات الشرعية الدولية، ووفقا لحدود الرابع من حزيران/يونيه ١٩٦٧. غير أننا اليوم، وبعد حوالي ربع قرن من اتفاق أوسلو، نشهد، بدلا من إقامة دولة فلسطينية ذات سيادة، قيام شبه دولة من المستوطنات غير القانونية – شبه دولة قوامها على أقل تقدير أكثر من نصف مليون مستوطن، تمددت على الأراضي الفلسطينية وتكاد تقطع الطريق بلا رجعة على حل الدولتين.

لنكن واضحين حتى لا يتم خلط الأوراق، فأننا لا نجتمع بالأمم المتحدة تحت البنود الخاصة بالقضية الفلسطينية، سواء كان ذلك في إطار الجمعية العامة أو مجلس الأمن، لكي نستهدف طرفا أو ننزع الشرعية عن أحد. بل على العكس، فإن أساس مناقشاتنا هو الإقرار بحقيقة ما قررته المنظمة منذ سبعين عاما، وهو إنشاء دولة إسرائيل. فأساس مواقفنا جميعا هو أننا إذا كنا قد اعترفنا بحق إسرائيل في دولتها المستقلة، وحق الشعب الإسرائيلي في العيش بأمان داخل حدوده، فإن هذا الحق يرتبط بصورة مباشرة بإنشاء دولة فلسطين وحقوق مماثلة للشعب الفلسطيني.

لقد تأخر تنفيذ الشق الثاني من قرار الجمعية العامة ١٨١(د-٢)، ٧٠ عاما. وباتت القضية الفلسطينية تشكل قلب الأزمات في الشرق الأوسط، رغم توافر المعايير القانونية والسياسية التي توافقنا عليها جميعا في قرارات الجمعية وقرارات مجلس الأمن، وآخرها القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦).

وفي هذا السياق، فإن التجديد السنوي لالتزام المجتمع الدولي بمعايير التسوية وبإقامة دولة فلسطين، من خلال معاودة تأييد مشروعات القرارات السنوية في الجمعية العامة، إنما هو بصيص الأمل الوحيد المتبقي للشعب الفلسطيني. فإذا كانت حقوقه تتعرض للمخاطر على الأرض، فدورنا داخل الأمم المتحدة هو الحفاظ على تلك الحقوق الثابتة حتى تحين اللحظة التي تدرك فيها جميع الأطراف القادرة على التأثير أو المعنية بالقضية ويدرك السياسيون أن الشعبين الفلسطيني والإسرائيلي، باقيان على نفس الأرض ولن يختفي أي منهما. بل إن مصيرهما واحد، فلن يعيش أحدهما بسلام أو بأمان من دون أن يقر بحقوق الآخر في الأرض والسلام. كما سيدرك الجميع أن المحددات المقبولة والقادرة على الاستمرار لتسوية القضية ليست بها مساحة كبيرة من الإبداع، فمبدأ الأرض مقابل السلام ما زال هو السائد وخطوط عام ١٩٦٧، بما في ذلك القدس، ما زالت قائمة.

في النهاية، أود أن أعرب عن أملي في أن يدرك الجميع حقيقة أن الخيارات أمام الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي محدودة. فإما العودة إلى طاولة المفاوضات على أساس حل الدولتين، ووفقا لحدود ١٩٦٧ ووفقا لمبادرة السلام العربية، التي عكست مرونة تاريخية في جميع القضايا، وإما واقع الدولة الواحدة الذي يرفضه الشعبان لأسباب منطقية، ولا سيما الشعب الإسرائيلي نفسه، أو الخيار الثالث المخيف الذي يتمثل في الاستسلام للمزايدات والشعبوية والدخول في حالة نزاع دائم تخرج عن السيطرة وتفقد الشعبين الإسرائيلي والفلسطيني أي أفق للعيش بصورة طبيعية كباقي شعوب الأرض.

وإنني لعلى ثقة من أن التجربة المصرية في التوصل إلى سلام مع إسرائيل تشكل نموذجا قابلا للتكرار. وإلى حين أن تأتي اللحظة التي يدرك فيها الجميع ذلك، وإلى حين بدء الأطراف مفاوضات جادة للتسوية، لنقم بواجبنا تجاه تلك الأطراف مرة أخرى هذا العام، وواجبنا تجاه الحفاظ على منظومة القانون الدولي التي تحكم علاقاتنا جميعا، ونجدد التزامنا بمحددات السلام خلال الدورة الحالية للجمعية العامة.

الرئيسة (*تكلمت بالإسبانية*): استمعنا إلى المتكلم الأخير في مناقشة هذا البند اليوم. وسنواصل المناقشة غدا صباحا في الساعة ١٠/٠٠، يليه اتخاذ إجراءات بشأن مشاريع القرارات المقدمة في إطار البندين ٣٨ و ٣٩ من جدول الأعمال.

رفعت الجلسة الساعة ١٨/٠٥